دوافع و مآلات سياسة الضغوط القصوى الأميركية في منطقة الشرق الأوسط: (إيران إنموذجاً).

ا. م. د. وجدان فالح حسن

Motives and Consequence of the US Maximum Pressure Policy in the .Middle East Region: (Iran as an example)

Assist. Prof. Dr. Wijdan Falih Hasan.

Abstract: The maximum pressure policy is a result of the tendencies of the American administration, which wanted to put great pressure on Iran in order to control the pace of its movement in the Middle East region in general and the Arabian Gulf region in particular. Therefore, it adopted many political, economic and strategic means in the region, which pushed the situation in the targeted countries. To the brink of collapse due to these pressures. Which prompted Iran to take retaliatory reactions to confront these pressures, which led to a worsening of the security situation, especially in areas of raging conflict in Yemen and the Arabian Gulf.

These policies were not the result only of personal orientations, but rather of the push and direction of the most important allies of the United States of America, such as the Zionist entity and the Gulf states, which see Iran as an existential threat to them because of the aspirations and ambitions of each party, which clash with the Iranian ambition, especially after the breakthrough that occurred as a result of the nuclear agreement. However, these policies (maximum pressure), despite the continuation of the Joseph Biden administration, did not achieve what was desired due to the Iranian ability to adapt to them and circumvent them.

الملخص:

تعد سياسة الضغوط القصوى نتاجا لتوجهات الادارة الأميركية التي أرادت أن تضغط بشكل كبير على إيران بغية ضبط إيقاع حركتها في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، لذلك اتّبعت

Article history
Received: 7 /1/2025
Accepted: 2/2/2025
Published : 31 /3/2025

تواريخ البحث

تاريخ الاستلام: 2025/1/7
تاريخ القبول: 2025/2/2
تاريخ النشر : 2025/3/31

الكلمات المفتاحية: الضغوط القصوى ، الولايات المتحدة الاميركية، ايران، الشرق الأوسط

Keywords : Maximum pressures, United States of America, Iran, The Middle .East

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author: Assist. Prof. Dr. Wijdan Falih Hasan.
1983mailto:wijdan@uomisan.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710/172V9N1

العديد من الوسائل السياسة والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، مما دفع الأوضاع في الدول المستهدفة الى حافة الانهيار بفعل هذه الضغوط. ممّا دفع ايران الى ردود فعل انتقامية لمواجهة هذه الضغوط ادت الى تأزّم الاوضاع الأمنية ، لا سيّما في مناطق الصراع المحتدم في اليمن والخليج العربي.

إنّ هذه السياسات لم تكن ناجمة عن توجهات شخصية فقط ،إنّما عن دفع وتوجيه من أهم الحلفاء للولايات المتحدة الأميركية كالكيان الصهيوني ودول الخليج التي ترى في إيران تهديدًا وجوديًا لها بسبب تطلعات وطموح كل طرف منها الذي يصطدم بالطموح الإيراني، لا سيّما بعد الانفراجة التي حصلت بفعل الاتفاق النووي، لكنّ هذه السياسات (الضغوط القصوى) وعلى الرغم من استمرار إدارة (جوزيف بايدن) فيها لم تحقق ما هو مرجوّ منها بفعل القدرة الإيرانية على التكيّف معها ، وكذلك الالتفاف عليها.

المقدّمة:

يعدّ التعامل الامريكي مع ملف الشرق الاوسط ضمن سياسة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) فيما عُرف بسياسة (الضغوط القصوى)، إذ مارس أقصى أنواع التأثير والضغط على دول منطقه الشرق الاوسط الحليفة قبل العدو بغية ابتزازها وفرض شروطه عليها، بما يحقّق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فلم تسلم دول الخليج وتركيا من هذه المعادلة ممّا جعل الامور في منطقه الشرق الاوسط متوترة الى أبعد الحدود؛ بسبب نتائج هذه السياسات على الدول الحليفة إلّا أنّه لم يتراجع واستطاع أن يعقد الصفقات ويستحصل المبالغ والأموال من دول الخليج على حد سواء دون هوادة، كذلك استطاع ان ينفّذ تهديده السابق بالانسحاب من الاتفاق النووي الايراني أو ما عرف باتفاقية العمل المشترك الموقعة عام (2015) وذلك في ايار/ مايو (2018) ليمارس اقصى ضغوط الإدارة الأمريكية في التاريخ بعقوبات قاسية جداً على ايران لثنيها عن مواقفها وأهمها التمسّك بشروطها وتطوير برامج تسليحها الصاروخي (بحسب الإدارة الأميركية) تعد تهديدا لهيمنتها والاستقرار لدى جيران(ايران).

إنّ هذه السياسات التي استمرت حتى في عهد (إدارة بايدن) أدّت الى ان تجعل دول منطقة الشرق الاوسط العدوة للولايات المتحدة الأمريكية (على راسها ايران) تعاني اقتصاديًا وسياسيًا وحتى اجتماعيا ؛ بسبب المعاناة التي سبّبتها العقوبات القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أنّها في الوقت نفسه كان لها ارتدادات على المستوى الأمني والسياسي في منطقة الشرق الاوسط وليس على إيران وحدها، إنّما على منطقة الخليج العربي وانفجار الازمات فيها شيئًا فشيئًا بين الولايات المتحدة وايران أو دول الخليج بعضها البعض في أحيان أخرى، إنّ هذه السياسة وبحسب إدارة (جوزيف بايدن) لم تحقق اهدافها جميعًا التي وضعت من أجلها ، لا بل في بعض الحالات أسهمت في تقوية موقف إيران

سواء أكان في المنطقة أم على المستوى الدولي ؛ بسبب أنّ الانسحاب لم يكن مبررًا بالشكل الكافي الذي يسمح للولايات المتحدة أن تكون ذات الحجة الاقوى في انسحابها بما أدّى الى أن تتراجع أهمية هذه السياسات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنّه يسلّط الضوء على أهم السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأميركية في منطقه الخليج العربي وبصورة أكثر خصوصية نحو ايران، التي كانت تعتمد بصورة كبيرة على العقوبات الاقتصادية فضلاً عن إجراءات على المستوى السياسي والامني والاجتماعي بغية الضغط على النظام السياسي في إيران، ومحاولة تقييده في المنطقة ومنعه من التوسّع سياسيًا وحتى استراتيجية في منطقة الخليج بشكل خاص والشرق الاوسط بشكل عام، لذا إنّ البحث يحاول أن يبّين أهم هذه الدوافع التي أدّت بالإدارة الأميركية الى أن تتّجه الى هذا الاتجاه وأهم النتائج التي تمخضّت عن هذه السياسات.

إشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في أنه يحاول بيان العقدة التي تؤطّر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الاوسط وفي منطقة الخليج العربي وإيران على وجه الخصوص، وكيفية تسارع وتنامي الاحداث التي خلقتْ أزمة سياسية وأمنية واقتصادية في المنطقة عبر مجموعة من السياسات التي انتهجتها الإدارة الأميركية، التي نجم عنها اصطدامًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران في أكثر من مرة، لذا إنّ السؤال المركزي (ما دوافع ومآل سياسة الضغوط القصوى التي اتبعتها الإدارة الأميركية تجاه ايران؟) وهذا التساؤل يتفرع منه مجموعه تساؤلات:

- ما دوافع الإدارة الأمريكية على المستوى الداخلي والخارجي لتبنيّ سياسة الضغوط القصوى تجاه ايران؟
- هل الدوافع الشخصية والذاتية للإدارة الأميركية دور في هذه السياسات؟
- ما النتائج او الانعكاسات التي تسبّبت بها سياسة الضغوط القصوى على ايران في منطقه الخليج والشرق الاوسط؟
- هل هذه السياسة أتت بنتائج مخطط لها، ام كانت لها نتائج عكسية على المستوى السياسي والاقتصادي والامني؟

فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة ارتباطية موجبة ما بين السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقه الشرق الاوسط وإيران تحديدًا بما عرف بسياسة الضغط القصوى (بوصفها متغيرا مستقلاً)، وطبيعة التوازن السياسي والاستقرار الامني في المنطقة (المتغير التابع) ، اي إنّ هناك

علاقة طردية ما بين المتغيرين ؛اذ كل ما زادت الضغوط الاميركية على ايران ازدادت التوترات الأمنية والتوترات السياسية.

منهجية البحث:

يستند البحث الى المنهج الاستقرائي في بنائه، الا أنّه اعتمد على مجموعة من الأدوات أهمها الاداة التحليلية فيما يتعلق بتحليل الدوافع التي هيّأت الإدارة الأمريكية اتخاذ قرارها لمثل هذه السياسات والاداة الوصفية في سرد وترتيب الاحداث التي نجمتْ عن هذه السياسات، الى جانب أداة التحليل النظمي في ربط المدخلات بالمخرجات وتبيان آثار سياسة الضغوط القصوى.

هيكلية البحث:

قسّم البحث فضلًا عن المقدّمة والخاتمة على قسمين اساسيين ،هما على نحو الاتي:

- المبحث الاول كان بعنوان سياسة الضغوط القصوى (المفهوم، الدوافع)، وكان المطلب الأول: طبيعة سياسة الضغوط القصوى، والمطلب الثاني: دوافع الإدارة الاميركية لاتباع سياسة الضغوط القصوى.
- المبحث الثاني: مآلات سياسة الضغوط القصوى في منطقة الشرق الأوسط، المطلب الأول: المآلات الاقتصادية لسياسة الضغوط القصوى الاميركية، المطلب الثاني: المآلات السياسية والامنية لسياسة الضغوط القصوى الاميركية.

المبحث الأول: سياسة الضغوط القصوى (المفهوم ، الدوافع)

شكل تسنّم الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) منصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية في مدته الأولى نقلة نوعية في شكل وطبيعته الاستراتيجية الأميركية عالمياً بشكل عام، إذ كان هذا الرئيس متطرفاً في كل توجهاته الخارجية ، لا سيّما في الجوانب الاقتصادية السياسية على حد سواء، فاعتمد الصدام المباشر مع أغلب القوى الدولية الحليفة والصديقة قبل العدوة منها، فقاد التوجهات الخارجية الأميركية على شكل الصفقة التجارية، إذ بحث عن الربح في أي علاقة يدخل فيها مهما كانت نتائج هذه السياسة مستقبلاً، وكان على رأس أولوياته في هذا التوجه منطقة الشرق الأوسط والملفات العالقة فيها حسب وجهة نظره، ، فأسهم وبشكل مباشر في اندلاع الأزمة الخليجية (2017) بين قطر من جهة ودول الخليج العربية الأخرى، كذلك انسحب من (اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة "الاتفاق النووي الإيراني 2015") عام (2018) كما كان يهدّد خلال حملته الانتخابية، فضلاً عن الملف اليمني العالق الى اليوم كذلك مفاوضات الانسحاب مع حركة (طالبان) للانسحاب من أفغانستان.

وعلى الرغم من تغير الإدارة الأميركية بتسنم الرئيس (جوزيف بايدن) للرئاسة في كانون الثاني/ يناير (2021)، وتوجّه الرئيس في محاولة إحياء الاتفاق الأميركي مع ايران مرة أخرى وإعادة الأمور الى ما قبل تسنّم سلفه للرئاسة، إلا أنّ الواقع أشار ويشير الى أن الإدارة الأميركية الحالية مستمرة في سياسة الضغوط القصوى في منطقة الشرق الأوسط أو في غيرها من المناطق الاستراتيجية سواء أكانت في (اسيا الباسفيك) أم في (الأزمة الأوكرانية)، ونظرًا لتخصص البحث في منطقة الشرق الأوسط فإنّنا سنقصر التركيز على هذه المنطقة دون غيرها، ولكي نبيّن فحوى ومحتوى هذه السياسية سنقسّم مبحثنا هذا على المطالب الآتية:

المطلب الأول: طبيعة سياسة الضغوط القصوى.

يعد هذا المصطلح المركّب من أهم السياسات التي اعتمدتها الإدارة الأميركية السابقة والحالية في التعامل مع ملف الشرق الأوسط، لما لها من أهمية في تدارك الإخفاقات التي منيت بها إدارة الرئيس الأميركي الأسبق (باراك أوباما) وفق وجهة نظر هاتين الإدارتين، ممّا أثّر على هيمنتها على المنطقة بشكل كبير، وأثار تذمر الدول (الحليفة والصديقة) من تنامي وتمدّد (الخطر الإيراني)، فضلاً عن تأثر هيمنتها بشكل كبير في مناطق استراتيجية عدة مثل آسيا الباسفيك أو في شرق القارة الأوروبية وغيرهما، ممّا دفع بقوة الى انتهاج هاتين الإدارتين استراتيجية متعددة تعتمد التضييق والحصر للقوى الإقليمية الممانعة لها مهما كانت أو كيفما كانت ، وبغية التعريف بهذه الاستراتيجية سنقسمها على المحاور الآتية:

اولاً: ماهية سياسة الضغوط القصوى:

يشير البعض الى مفهوم سياسة الضغوط القصوى بأنّها " مجموعة سياسات تعبر عن استراتيجية فرض حصار شبه كامل يوازي إعلان الحرب، عبر مجموعة من الآليات والعقوبات الموجهة نحو النظام السياسي لدولة ما" (شفيق، 2019، صفحة 120)، وهنا التعريف قصر السياسة هذه بالإجراءات الاقتصادية فقط.

في حين أنّ هناك من يعرفها وفي السياق نفسه بأنّها " أسلوب للتعامل مع العديد من الدول، وذلك باستخدام كل الوسائل الممكنة، بدءاً بتطبيق أشد العقوبات والضغوط الاقتصادية وصولاً الى التدخل العسكري المحدود والانتقائي إذا لزم الأمر" (الشيخ، 2021، صفحة 83)، وهنا التعريف أدخل استخدام القوة المحدودة عسكرياً في نطاق تعريف هذه السياسة.

في حين أنذ هناك من يعرّفها على أنها " إجراء قسري يطبق جبراً على الدولة، ويحمل أذى لتلك الدولة، ويهدف تطبيق هذا الإجراء من أجل مواجهة الإخلال بالالتزامات القانونية الدولية، والتي تأتي نتيجة وقوع عدوان أو تهديد بالعدوان من ضمن إطار العلاقات الدولية سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً" (العوايشة، 2002، صفحة 26). وهنا التعريف حدّد حالة العدوان أو التهديد بها بمعنى أن حالة تطبيقها تقترن بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا التهديد.

ونتيجة لما تقدّم يمكن ان نقدّم تعريفنا لهذه السياسة بأنّها (سياسة قسرية تعتمدها الدول تجاه دول (أو كيانات ما فوق أو ما دون الدول) اخرى، عبر آليات محددة سياسيا أو اقتصاديا في أغلب الأحيان، تنوي عبرها تهديدها أو اخضاعها أو ثنيها عن مواقفها أو سياساتها، وذلك بإيقاع العقوبات الاقتصادية أو السياسية منفردة أو عبر التعاون مع دول أخرى بالاعتماد على التنظيمات الدولية الرسمية وغير الرسمية لأجل التضييق عليها وعدم فسح المجال للحركة امامها، كما يمكن أن تقترن باستخدام القوة في مدى محدود أو التهديد باستخدامها).

وبعدما تمّ التعرف على المفهوم وماهيته لابدّ من توضيح طبيعة هذه السياسة بشيء من التفصيل وهو موضوعنا الآتي.

ثانياً: طبيعة سياسة (الضغوط القصوى) الأميركية:

يمكن أن نبيّن طبيعة سياسة الضغوط القصوى التي اتبعتها الإدارة الأميركية منذ عهد الرئيس (دونالد ترامب) الى يومنا هذا على النحو الآتي:

1. الانسحاب من اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني 2015): قام الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) في 8 أيار /مايو (2018) بالإعلان عن أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستنسحب من الاتفاق النووي، وأضاف الرئيس الأميركي بقوله "إنّ هذا الاتفاق خطير وكان يجب أن لا يحدث، انه لم يجلب السلام والهدوء، وسنفرض أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية على إيران" (المهداوي، 2018، صفحة 91)؛ وإنّ الانسحاب هذا أحدث تحولات في العلاقات ما بين الدولتين، ومع الإقرار بأنّ هذه التحولات في التوجه الأميركي لا تخرج في إطارها العام عن سياسة احتواء جديدة في سلسلة هذه السياسة تجاه ايران تطبقها الولايات المتحدة الأميركية منذ وقت طويل. (المهداوي، 2018، صفحة 92).

ولم يكن قرار الانسحاب من الاتفاق النووي منفصلاً عن السلوك العام للإدارة الأميركية، فقد انسحبت الولايات المتحدة من منظمات واتفاقيات عدّة، كاتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي في كانون الثاني/ يناير (2017)، واتفاقية باريس للمناخ في حزيران/ يونيو (2017)، ومن منظمة اليونسكو في تشرين الأول/ أكتوبر (2017) ومن وكالة (الأونروا – وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي

فلسطين) في كانون الثاني/ يناير (2018)، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في حزيران/ يونيو (2018)، فضلاً عن منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات والاتفاقيات، وحجة الرئيس (دونالد ترامب) هو النأي ببلاده عن التزاماتها الدولية لأنّها عبء مالي عليها (مهدي، 2021/9/8، صفحة 8).

إنّ هذا الانسحاب يعد أولى إجراءات إدارة الرئيس (دونالد ترامب) للتنصّل عن تعهدات الحكومة الأميركية تجاه ايران للبدء بعملية التضييق عليها أكثر فأكثر ضمن سياساته تجاهها، كما طالب الحكومة الايرانية الامتثال لإجراءاته الجديدة ؛ للتوصل الى اتفاق جديد، مثل وقف تخصيب اليورانيوم بالكامل، ووقف انتشار الصواريخ البالستية وتطوير المنظومات الصاروخية ذات القدرة النووية وإنهاء دعمها (للجماعات الإرهابية) في الشرق الأوسط ودعمها العسكري لل(الحوثيين) في اليمن، وسحب القوات الإيرانية في سوريا الى جنب وقف (تهديدها) لجيرانها في الخليج (النجار ، 2023، صفحة 204).

2. العقوبات الاقتصادية: الى جانب العقوبات السابقة التي تمّ فرضها على إيران منذ عام (1979) الى غاية قرار الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، قامت وزارة الخزانة الأميركية في 8 أيار/ مايو (2018) (اي يوم الانسحاب نفسه) بإصدار ورقة عمل وضعت فيها جدولاً زمنياً لفرض العقوبات على الشركات العالمية التي تستثمر وتتاجر في إيران، هذه المدة حددت بـ(90) يوماً تنتهي في 6 آب/ اغسطس (2018)، فالحكومة الأميركية ستفرض مجموعة من العقوبات الشاملة على السماحات التي أعطيت بموجب (خطة العمل الشاملة المشتركة) (Cherkaui, 10 May 2018, p. 5)؛ وحددت هذه العقوبات بمجموعة من الأنشطة وهي كالآتي (Cherkaui, 10 May 2018, p. 5):

أ. عقوبات على شراء الأوراق النقدية بالدولار الأميركي من قبل الحكومة الإيرانية.

ب. عقوبات على التجارة الإيرانية في الذهب والمعادن الثمينة.

ج. عقوبات على البيع المباشر أو غير المباشر وتوريد ونقل من وإلى ايران كل من الكرافيت والسلع الخام أو النصف مصنعة مثل الألومنيوم والصلب والفحم ، فضلا عن البرمجيات لدمج العمليات الصناعية.

د. عقوبات على المعاملات المالية المتعلقة ببيع وشراء العملة الإيرانية (الريال)، أو الاحتفاظ بأموال أو حسابات بنكية كبيرة خارج إيران بالعملة الإيرانية.

هـ.عقوبات على الشراء أو الاشتراك أو تسهيلات إصدار لديون السيادية الإيرانية.

و. عقوبات على قطاع صناعة السيارات الإيرانية.

فضلا عن العديد من العقوبات على المؤسسات والشخصيات الإيرانية الكيانات المرتبطة بإيران من شركات ورجال أعمال وسياسيين وضباط وغيرهم.

3. استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية لإحداث تغييرات أمنية في نطاق محدود: اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية منذ مدة ليست بالقصيرة على أسلوب الضربات العسكرية المحدود لتدمير أهداف محددة بعينها، الغرض منها استخدام الضربات الاستباقية والإجهاضية تدمير القدرة العسكرية للخصم أو شل قدرته الدفاعية أو غيرها، لكن في حالة الشرق الأوسط استخدمت هذه الضربات بشكل متكرر في أكثر من مكان من مثل معسكرات الحشد الشعبي العراقي في الحدود السورية أو داخل الأراضي السورية على الأهداف الايرانية او المجموعات المسلحة التي تقاتل الى جانب القوات السورية، لكن في حالة استهداف الأهداف الإيرانية فقد تكرّرت الحالة أكثر من مرة في سوريا أو العراق بغية تحجيم (القوة الإيرانية) بحسب البيانات الأميركية، فاستهدفت مقرات أو شخصيات مرموقة في القوات المسلحة الإيرانية أو حرس الثورة الايراني.

كما أعلنت البحرية الأميركية بتاريخ 5/19/ 2019 عن إرسال حاملة الطائرات (ابراهام لنكولن) وحاملة الطائرات (كيرساج) المعدّة للإنزال البرمائي الى جانب وحدة مشاة البحرية (22) الى بحر العرب، وأوضح الأسطول الأميركي الخامس التابع للقيادة المركزية للقوات البحرية الأميركية "إنّ هذه القوات الى جانب قوات صديقة أجرت مناورات وعمليات مشتركة يومي 17 – 2019/5/18، وإنّ هذه العمليات تبرز القدرة البحرية على تعبئة الأصول بسرعة، وتجميع مختلف المنصات مع مجموعة متنوعة من القدرات التشغيلية"، وجاءت هذه التحركات ردّاً على تهديد إيران بإغلاقها لمضيق هرمز رداً على تحرك أميركي لـ(تصفير) الصادرات النفطية الإيرانية تطبيقاً للعقوبات المفروضة عليها (الخليج اونلاين، 2019).

وقد أرسلت بريطانيا في هذه المناورات بدورها عناصر من القوات الخاصة ضمن مهمة (سرية) لمواجهة أي هجمات إيرانية على السفن التجارية، إذ تمّ إرسال فرقتين من الوحدات الخاصة انضموا الى ناقلات النفط المسجلة في المملكة المتحدة التي تبحر في الخليج العربي، وقد أُشير الى أنهم سيكلفون بمراقبة النشاط العسكري الإيراني في جميع انحاء جزيرة (قشم) التي تعدّ موقعاً للقوارب البحرية الايرانية في المنطقة (الخليج اونلاين، 2019).

إن أهم هذه الأحداث التي تجلّت فيها سياسة الضغوط القصوى الأميركية هو الإقدام على اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (الجنرال قاسم سليماني)، إذ تم استهدافه أثناء خروجه برفقة نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية (الشهيد أبو مهدي المهندس) من مطار بغداد الدولي في 3

كانون الثاني/ يناير (2020) في زيارة رسمية للعراق الى جانب مرافقيهما، في أكبر تصعيد حدث بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران في المنطقة.

إنّ هذه السياسات بمجملها شكلّت طبيعة سياسة الضغوط القصوى التي اعتمدتها الإدارة الأميركية وما زالت تعتمدها في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من تغير الإدارة الأميركية الى إدارة ديمقراطية غير الإدارة الجمهورية السابقة إلا أنّ معالم تعاملها مع أزمات الشرق الأوسط الراهنة مستمرة على النهج نفسه دونما تغيير، على الرغم من محاولة الإدارة الأميركية الحالية أن تسوق لنفسها بأن طبيعة التعامل قد تغير وتفادت الأخطاء التي وقعت الإدارة السابقة فيها.

إنّ هذه السياسات لم تأتِ من فراغ أو نتيجة لحظية أو مستعجلة، وإنما نتيجة دوافع تظافرت بمجملها لتخلق هذا التوجه وهو موضوع بحثنا التالي.

المطلب الثاني: دوافع الإدارة الاميركية لاتباع سياسة (الضغوط القصوى).

لا شكّ أنّ لكل عمل أو فعل معين مجموعة من الدوافع التي تحرك مَنْ يقدِم على هذا العمل أو الفعل، بمعنى أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تضافرت لتجعله يُقدم على هذا العمل، لذلك عندما توجّهت الإدارة الأميركية الى مثل هذا التكتيك أو السياسة في منطقة الشرق الأوسط والتصعيد فيها من خطابها وسياساتها، إنّ هذا التصعيد أو التضييق لم يكن وليد الصدفة أو التفكير والاستجابة اللحظيان، إنما نتيجة مجموعة من التراكمات والأحداث التي أوصلت الإدارة الأميركية الى تبني هذه القناعات، وممّا لا شك فيه أيضاً أن البرنامج الذي أعلنت عنه الإدارة الأميركية في عهد (دونالد ترامب) قد تضمن مجموعة من الأمور على رأسها تبنيّ هذه السياسة في إدارة شؤونها الخارجية.

انّ سياسة الضغوط القصوى كانت نهجًا رئيسًا اعتمدته الإدارة الأميركية في تعاملها مع الأطراف الدولية الأخرى، وقد أعلنت عنه الإدارة الأميركية السابقة في الحملة الانتخابية ، كنهج يعزز الهيمنة الأميركية وسياسة فرض الإملاءات على الشركاء والحلفاء قبل الخصوم، وضرورة أن تتبنى جميع الأطراف الدولية سياسة بموجبها ان تلتزم بكل ما عليها من التزامات وليس الاعتماد على الالتزام الأميركي فقط. ونورد أهم هذه الدوافع بالآتي:

أولاً: الدوافع الداخلية الأميركية.

إنّ إتّباع أي سياسة أو استراتيجية من قبل أي نظام سياسي يكون للدوافع الداخلية الأثر أو الدور الأكبر في رسمها أو اتباعها، لأنّ كل نظام سياسي أو نظام اجتماعي هو صورة لبيئته أو تجلي لمحيطه الداخلي أو المنظومة السائدة فيه، وهذا ينطبق على الإدارة الأميركية تجاه العالم بشكل عام ومنطقة

الشرق الأوسط بشكل خاص. وعلى الرغم من كثرة المتغيرات الداخلية، لكن سنفصّل اهم متغيرين مؤثرين في منطقة الشرق الأوسط على النحو الآتي:

1. توجهات الرئيس الشخصية:

يعدّ رئيس الجمهورية وتوجهاته هي الموجّه الرئيس والخط القائد للسياسة الخارجية الأميركية على طول العقود الطويلة التي ميّزت الهيمنة الأميركية ، لا سيّما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لذلك كانت السياسات العالمية الاميركية هي رؤية الرئيس للأزمات والسياسات الدولية، وهنا نجد أن السياسة (قيد الدراسة) هو انعكاس لتوجّه الرئيسين الأميركيين السابق والحالي.

يعدّ الرئيس (دونالد ترامب) من أصحاب مبدأي (العزلة البناءّة وأميركا أولاً) ، اللذان ينطلقان من منظور واقعي لإعادة بناء الولايات المتحدة الأميركية كفاعل رئيس في النظام الدولي، وعدم الدخول في صراعات إقليمية (دون فوائد)، بمعنى أنّ هذه السياسة ارتبطت بمبدأ (الصفقة)، إذ ارتبط انخراطها في أي قضية في العالم حسب المكاسب التي تحققها (اسماعيل، 2022، صفحة 74)؛ أي إنّه يتعامل بمنطق المكاسب والخسائر الذي ينمّ عن الخلفية التي جاء منها كرجل أعمال، إذ يرى أن الولايات المتحدة الأميركية ليس عليها التدخل في تنظيم شؤون العالم ومن حولها وحل مشاكله، بل عليه أن يتدخل وفق دوافع المصلحة التي يمكن تحقيقها (اسماعيل، 2022، صفحة 74).

وهناك جانب آخر امتازت سنوات رئاسته بتوغل الصهاينة من اليهود في صنع القرار السياسي لا سيّما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، إذ تم تعيين ثلاثة عشر يهودياً في إدارة (دونالد ترامب)، منهم (إليوت أبرامز Elliot Abrams) في منصب المبعوث الرئاسي الأميركي لفنزويلا ومن ثمّ إيران و(ستيفن مينوشين Steven Munuchin) وزير الخزانة الأميركي، وتعيين (إيلان كار Elan Carr) مسؤول رصد ومكافحة معاداة السامية في وزارة الخارجية الأميركية (عبد الله م.، 2023، صفحة 107).

إنّ سياسة (دونالد ترامب) مشوبة بالتعقيد لصعوبة مقارنة إدارته بالإدارات السابقة، نظراً لسيطرته الشخصية البالغة على صنع القرار التنفيذي، إذ اتسمت عملية صنع السياسة الخارجية لهذا السبب بالفردية، فهو المسيطر والمصدر الرئيس لبلورتها متجاهلا الآراء الأخرى وبناء التوافقات خلافاً للإدارات السابقة، لذا يلجأ كثيراً الى وسائل التواصل الاجتماعي بغية إعلان سياساته وقراراته (حبش، 2021، صفحة 32)؛ وهنا غابت المهنية في تعامله مع مؤسسات صنع القرار الأميركي، فقام بإبعاد وزارة الخارجية عن عملية صنع القرار السياسي وتراجع دورها في رسم السياسة الخارجية لتحل محلها المؤسسة العسكرية متمثلة بوزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، وبعض المقربين من (دونالد ترامب) مثل ابنته وصهره (حبش، 2021، صفحة 32).

لذلك إنّ النمط الذي اعتمده الرئيس (دونالد ترامب) لم يعتمده غيره من الرؤساء والقادة الأميركان، فقد طبقّت قيادته صفات الغطرسة والحدة والمنهج المتشنج في التعامل على مستوى التفاعلات والعلاقات السياسية سواءأكان في المستوى الداخلي أم الإقليمي أم الدولي، وهو ما دفعه الي تبني سياسة خارجية ملؤها التوتر وسياسة الإملاءات على الحلفاء قبل الخصوم والأعداء، وهذا ما انتج أن يتبنى سياسة صدامية في منطقة الشرق الأوسط لمحاولة إعادة ترتيب المنطقة بالشكل الذي يكسب الولايات المتحدة أكبر قدر ممكن من المكاسب المالية السياسية والاقتصادية على حد سواء.

واستمرت هذه السياسات تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد (إدارة جوزيف بايدن)، فتوجهاتها مستمرة كما كانت في عهد الإدارات السابقة؛ فالإدارات السابقة التزمت في دعم ومساندة الأنظمة (الصديقة) ضد كل تهديد داخلي أو خارجي وتطوير العلاقات مع الاصدقاء والحلفاء عبر المشاركة الاستراتيجية مع بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط مثل دول الخليج العربية وتركيا والكيان الصهيوني، كما سعت الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في الترتيبات الإقليمية لضمان أمن واستقرار حلفائها، وإقامة نظام إقليمي يكون (الكيان الصهيوني) أحد عناصره الأساسية ويضمن لها مصالحها (عبد الله ع.، 2017، صفحة 341).

فتوجه الرئيس (جوزيف بايدن) هو الدعم المستمر للـ(الكيان الصهيوني) في منطقة الشرق الاوسط، والوقوف ضد أي قوة أو دولة أو توجه من الممكن ان تتسم تصرفاته او توجهاته بالعداء نحو هذا الكيان، لا بل تعدّى الأمر الى المواطنين الاميركان انفسهم، فالمظاهرات الطلابية التي اجتاحت الجامعات الأميركية تضامناً مع الشعب الفلسطيني تعاملت معها الإدارة الحالية بقسوة واعتقلت المئات من الطلبة ، بسبب هذه المظاهرات، ومنع ومصادرة أي رأي من شأنه ان يبيّن معاناة الشعب الفلسطيني هناك.

قال الرئيس الأميركي، في مؤتمر صحفي، يوم 2024/5/7 ، إنّ "كراهية اليهود ما تزال مستمرة حتى الآن وما حدث في 7 تشرين الأول/ أكتوبر دليل على ذلك" "حماس ارتكبت أفعالاً رهيبة بحق الإسرائيليين ونحن لن ننسى أبدا. رأينا صعوداً مرعباً لمعاداة السامية في العالم وأمريكا ومواقع التواصل الاجتماعي، الحرية حق مقدس لكن لا يمكن أن نسمح بوجود خطاب للكراهية في الجامعات سواء أكان ضد اليهود أو أي طرف آخر، وطمأن بايدن الجالية اليهودية، مؤكداً "أنتم لستم وحدكم وأشعر بمخاوفكم". وتابع: "إدارتي تعمل على مدار الساعة لإطلاق سراح من بقي من الرهائن في غزة"، وشدد على "أن دعمنا ثابت لإسرائيل ولن يتغير حتى لو كان هناك خلافات" (شبكة يورو نيوز، 2024).

إنّ التوجهات الشخصية لرؤساء الدولة لعبت وستلعب دورا كبيراً في توجهات الولايات المتحدة الأميركية الخارجية، لا بل أن الهيكل العام والرئيس لهذه السياسات في مجملها هي نتيجة التوجهات الشخصية كما هو معروف تاريخيا وحاليا في دراسات السياسة الخارجية الأميركية.

2. تأثير (اللوبي الصهيوني) الكبير في الولايات المتحدة الأميركية:

يعد اللوبي الصهيوني من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأميركية من حيث التأثير على السياسة الخارجية الأميركية ، لا سيّما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتعد (لجنة الإيباك) مركز القوة للوبي الصهيوني والذراع الرئيس له، وذلك راجع الى قدرتها التي لا مثيل لها على الكونغرس الأميركي والضغط عليه من أجل تحقيق المصالح الصهيونية، وذلك عبر معاقبة أو مكافأة المرشحين بفوزهم أو اسقاطهم في الانتخابات التشريعية (المهدي، 2018، صفحة 27).

إنّ سيطرة هذا اللوبي وهذه المنظمة بدورها على المؤسستين التشريعية والتنفيذية على حد سواء جعل منه المهيمن الأكبر على توجهات الولايات المتحدة الخارجية ، لا سيّما منطقة الشرق الأوسط سواء في التعامل مع الصراع الفلسطيني– الصهيوني من جهة، أو السلوك السياسي الأميركي تجاه ايران وملفاتها الكثيرة والصراع المحموم معها في المنطقة، فهذا اللوبي تاريخياً يهيمن على توجهات الرؤساء الأميركان لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثاني الى يومنا هذا، وذلك عبر وسائل كثيرة تقف على رأس هذه الوسائل دعم وتمويل الحملات الانتخابية للرؤساء الأميركان ؛ بسبب هيمنتهم على الشركات الكبرى ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وتشير بعض الدراسات أن نسب التمويل في بعض الحالات تتجاوز نسبة (60%).

إنّ هذا التأثير قد أثر على توجهات الإدارة الاميركية فيما يخص ملفات مهمة في الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال صرح الرئيس السابق (دونالد ترامب) قبل فوزه بالانتخابات عن لقائه رئيس الوزراء الصهيوني (بنيامين نتنياهو) بقوله :" إن (اسرائيل) ومواطنيها عانوا لفتره طويلة في الخطوط الأمامية ضد (الإرهاب الإسلامي)، وإن الشعب (الإسرائيلي) يريد السلام العادل والدائم مع جيرانهم، لكن السلام لن يتحقق إلا عندما يتخلّى الفلسطينيون عن الكراهية والعنف ويقبلوا (اسرائيل) دولة يهودية" (الشربيني، 2018) ؛ فضلاً عن أكثر من تصريح خلال حملته الانتخابية أهمها أن القدس لطالما كانت عاصمة أبدية للشعب اليهودي منذ اكثر من 3000 ألآف سنة، إن الإدارة الأميركية في ظل إدارته مستقبل الاعتراف بالقدس عاصمة غير مقسمة (لإسرائيل، وفي سبيل فوز (دونالد ترامب) في الانتخابات قامت حملته الانتخابية بعمل دعاية داخل الكيان الصهيوني بعنوان (ترامب يساوي المصلحة الإسرائيلية)، وذلك من أجل حثّ الناخبين هناك ممّن يحملون الجنسية الأميركية على أن يعطوا أصواتهم له في

الانتخابات، لأنه يعلم مدى قوة اللوبي الصهيوني ومدى قدرته على التأثير في الانتخابات وقلب المعادلة فيها (الشربيني، 2018).

وبالفعل عندما تبوأ منصب الرئيس في الولايات المتحدة اعترف بالقدس في نهاية عامه الأول في الرئاسة بالقدس (عاصمة) للكيان الصهيوني في 2017/12/6، ونقل السفارة الأميركية اليها، كذلك سعيه المحموم في مشروع (صفقة القرن) لتذويب وإنهاء القضية الفلسطينية الى غير رجعة الذي فشل في نهاية المطاف.

أما ما يخصّ الرئيس الحالي (جوزيف بايدن) في موضوع القضية الفلسطينية، فلا دليل أكبر من دليل (عملية طوفان الأقصى) ووقوف الإدارة الأميركية ودعمها اللامتناهي للصهاينة في جرائمهم ضد المدنيين العزل وتدمير قطاع الغزة المحتل، واستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار ملزم في مجلس الأمن للكيان الصهيوني بوقف فوري لإطلاق النار في فلسطين، فعلى سبيل المثال القرار الخاص بوقف أيّ عمليات عسكرية فورًا من شأنها أن تؤدي الى جريمة الإبادة الجماعية في غزة في 2024/1/26، وهنا بيّنت الولايات المتحدة موقفها الداعم للكيان الصهيوني في إبادة الشعب الفلسطينيين كذلك اعتراضها الكبير على عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية وإصدار قرار بالدعوة الى وقف فوري لإطلاق النار.

أمّا ما يخصّ الاتفاق النووي الايراني، فبعد وصول (دونالد ترامب) وسعيه للانسحاب من الاتفاق، ساند اللوبي الصهيوني هذا القرار وضغط بشدة في وسائل الإعلام من أجل اسناد هذا القرار، وهنا نورد ما ذكره (روبرت ساتلوف) مدير المعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى (وهو أحد أهم ممثلي اللوبي الصهيوني) في مقال نشره على موقع المركز بتاريخ 2017/10/13 أوضح فيه أن إصلاح الاتفاق بإدخال الرقابة الى إجراء التجارب الصاروخية، وإلغاء مدة (15) عاماً التي تمتنع فيها إيران عن تخصيب اليورانيوم بدرجات تسمح بإنتاج أسلحة نووية، وهذه نقطة الخلاف التي يجب أن تتحرك فيها الإدارة الأميركية لتعديل الاتفاق أو إلغائه (عكاشة، 2017).

ومن هنا نعرف أن للوبي الصهيوني الأثر الواضح والكبير في التأثير على الرؤساء الأميركان والضغط عليهم لتغيير او تعديل سياساتهم فيما يخص الشرق الأوسط، أو حتى دعمهم في حال كانت سياساتهم تتناغم وتوجهاتهم في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما أدّى الى تخرج سياسة الضغوط القصوى الى العلن في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: الدوافع الخارجية للسياسة الاميركية.

لم تكن سياسة الضغوط القصوى وليدة لدوافع داخلية فقط، وإنّما هناك دوافع أخرى خارجية، أدّت الى أن تتخذ الإدارة الاميركية قرارها للتصعيد من سياساتها في منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص ويمكن أن نبيّن هذه الدوافع الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط على النحو الآتي:

1. دعم الكيان الصهيوني:

كشفت تصريحات الرئيس (دونالد ترامب) خلال حملته الانتخابية، ومن ثمّ رئيسا للولايات المتحدة الاميركية إنّه أحد أكثر الرؤساء الأميركان تحيزاً للكيان الصهيوني، فضلاً عن سعيه الدائم نحو تقوية التحالف معه وذهب الى ما هو أبعد من ذلك عبر انتقاد سياسات سلفه (باراك أوباما) إزاء الكيان الصهيوني، وبشكل خاص عند امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن المرقم (2334) في 2016/12/23، الذي ألزم الكيان الصهيوني "بوقف عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ العام (1967) بما فيها القدس الشرقية، وعَدَّ هذا الاستيطان انتهاكاً كبيراً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين" (مجلس الأمن، 2016، صفحة 2).

ولذلك إنّ أمن الكيان الصهيوني من أهم الأهداف الحاكمة لتوجهات (دونالد ترامب) في السياسة الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط، فأمن الكيان الصهيوني أو إدماجه في محيطه الإقليمي تعد من الأولويات المهمة في السياسة الأميركية في المنطقة، ومنذ الأيام الأولى له عمل على تحقيق هذا الأهداف، كون تحقيق الأمن والإدماج هذين يؤدي الى استخدام هذا الكيان منفذاً للسياسات الأميركية إزاء دول المنطقة وحامياً لمصالحها (عزيز و ايدام، 2019، الصفحات 279–280).

ونشير هنا الى الموقف الصهيوني الرافض للاتفاق من البداية، فقد حاول رئيس الوزراء الصهيوني (بنيامين نتنياهو) عام (2015) عبر زيارته الى الولايات المتحدة الاميركية التأثير على الكونغرس الأميركي والرأي العام هناك للضغط على إدارة الرئيس (باراك أوباما) ومحاولة ثنيه عن قرار التوقيع على هذا الاتفاق، إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات باءت بالفشل وتمّ التوقيع عام (2015).

إنّ هذا الرفض الصهيوني يقوم على مجموعة من العناصر التي جمعتها الأجهزة الاستخبارية والمعلوماتية الصهيونية التي وجدت ثغرات (بحسب وجهة نظرها) في الاتفاق، وعبّرت عن موقفها على النحو الآتي (فهمي، 2017):

أ. تسعى ايران للحصول فعلياً على المواد اللازمة لامتلاك السلاح النووي، والعمل على انتاج الأجهزة الكافية لذلك، فضلاً عن تطوير القدرة الصاروخية كجزء من تطوير السلاح النووي، بحيث تصبح الخطوات الأخيرة في التجارب الصاروخية أساساً للوصول الى هدفها في حيازة

السلاح النووي، وأبرز تجارب لذلك هو صاروخ (خورمشهر) الذي يصل مداه (2000 كم) ويغطي مساحة الكيان الصهيوني بالكامل من داخل إيران.

ب. هناك مخاوف صهيونية كبيرة من تملّك إيران بخياراتها الإقليمية والنووية وهو ما يشير (وفقا للتحليلات الصهيونية) الى صحة الموقف الصهيوني في ظل غياب القيود على قدرات ايران الصاروخية، كذلك على سياساتها الإقليمية لا سيّما في دعمها لـ(حزب الله اللبناني) وحركات المقاومة الفلسطينية على وجه الخصوص ، وغيرها من المجاميع المسلحة في المنطقة، كما أن الاتفاق يسمح لإيران بتطوير هيكل اقتصادها بما يمنح لها الفرصة بالعودة الى مساعي انتاج القنبلة النووية.

ونتيجة لمثل هذه المخاوف، فضلاً عن فهم (دونالد ترامب) للاتفاق ومعارضته له، ورؤيته في أن هذا الاتفاق هو (هزيمة أميركية) تجاه ايران ؛ لأن هذا الاتفاق سمح لإيران بأن تستفيد أقصى قدر ممكن دون ضمانات أو شروط لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وفسر ذلك بأنه ضعف من الإدارة الأميركية السابقة، وفيه ضياع لحق الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وتقوية لـ(أطماع) ايران في المنطقة، لذلك نفذ تهديداته وانسحب من الاتفاق النووي.

2. دول منظمة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية):

أعلنت الدول الخليجية العربية كل على حدة ترحيبها بالاتفاق النووي الايراني مع مجموعة (5+1)، فكل من الإمارات وعُمان والكويت أعلنت عبر برقية تهنئة وبيانات تهنئة أرسلت الى إيران، أما كل من السعودية والبحرين فرحّبتا بشكل حذر بسبب توجهات كل منهما، لكن الواقع يؤشر عكس ذلك، فالمملكة السعودية لا تثق بالنوايا الإيرانية بالمطلق وكذلك الأميركية في حينها، بسبب الصراع بين إيران والسعودية على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية فيها بشكل خاص، في حين أن للبحرين تاريخ طويل من الصراعات مع إيران سبقت قيام الثورة الإسلامية في إيران بمدة طويلة، إلا أن المخاوف بقيت مستمرة من الدول الخليجية الرئيسة وهي كل من (السعودية والإمارات والبحرين) من النوايا الإيرانية.

ونتيجة لهذه المخاوف حاولت الإدارة الاميركية برئاسة (باراك اوباما) أن تقلّلها عبر عقد قمة (كامب ديفيد / القمة الأميركية – الخليجية) في أيار / مايو (2015) بعيد الإعلان عن الاتفاق النووي في نيسان/ ابريل من العام نفسه، ففي تلك القمة عمل الرئيس (باراك اوباما) على تقديم ضمانات توحي وكأن لا شيء تغيّر في علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع الدول الخليجية، فأكّد نص البيان الختامي للقمة على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية وجلس التعاون الخليجي لبناء علاقات

أوثق في المجالات كافة، بما فيها التعاون في المجالين الدفاعي والأمني، ورغم التأكيد صراحة على (أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية تستخدم عناصر القوة كافة لحماية مصالحنا الرئيسة المشتركة في منطقة الخليج، وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفاءها وشركاءها كما فعلت في حرب الخليج هي أمور لا يقبل التشكيك فيها)، إلا أنّ هذا البيان والتطمينات لم تفلح في تهدئة المخاوف الخليجية (سلامة، 2017).

وهذه المخاوف عكستها بياني قمتي (الرياض 2015) و (المنامة 2016)، اللتين أكّدتا تزايد شعور عدم الثقة بإيران وبالاتفاق النووي، فبينما كانت القمم السابقة تتكلم عن موضوع (احتلال إيران) للجزر الاماراتية الثلاث، وعن العلاقة من إيران على النحو الذي يركز على ضرورة بنائها على حُسن الجوار والتمني بنجاح الاتفاق النووي، إلا أنّ هاتين القمتان تكلمت عن تدخلات (الحرس الثوري الإيراني) ومخططاته عن سلسلة من الأعمال (الارهابية) في مملكة البحرين واحتضان إيران وايوائها للجماعات الارهابية على أراضيها وانتهاكها سيادة دول مجلس التعاون الخليجي واستقلالها، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتن الطائفية بين مواطنيها (سلامة، 2017).

وجاءت القمة (السعودية – الأميركية) في 20/8/ 2017 لتضع التصورات السعودية – الخليجية أمام الرئيس (دونالد ترامب) كاملة، وهذه القمة التي سبقت القمة (الإسلامية – الأميركية) التي عُقدت في اليوم التالي 21/ 8، هذه التصورات بعدم موافقة دول الخليج على الاتفاقية النووية الإيرانية، وتمرير صفقات تسلح سعودية بما مجموعة (110) مليار دولار، وتجميع (150) طائرة مروحية أميركية من طراز (Black Houck)، فضلاً عن اتفاقات تسليحية أخرى، وكذلك الإيفاء بدفع الأموال التي فرضتها الإدارة الأميركية بموجب قانون (جاستا) لعام 2017،، الذي فرض ما مجموعه (1,5) تريليون دولار على السعودية لـ(مزاعم) تورط أجهزتها الاستخبارية في أحداث 11 أيلول/سبتمبر (2001)، ليكون بيان القمتين هو عبارة عن إدانة إيران لدعمها (الارهاب) (كامل، 2017).

إنّ هذه الدعوات وجدت أذُناً صاغية لدى الرئيس (دونالد ترامب) الذي كان من الأصل يريد ان يتملص وينسحب من الاتفاق النووي، لكن هاتين القمتين أعطته ضماناً كبيراً بأن دول مجلس التعاون الخليجي تؤيده بشكل كامل وليس لديها أية اعتراض على قراره بشكل كامل.

إنّ هذه الأمور والدوافع الخارجية عززت في اتجاه (دونالد ترامب) نحو الانسحاب من الاتفاق النووي، بمعنى أن النية والقرار قد أتخذ لكن هذه الظروف عززت هذه الاتجاهات والنوايا بشكل مؤكد.

المبحث الثاني: مآل سياسة الضغوط القصوى في منطقة الشرق الأوسط.

تعاني منطقة الشرق الأوسط منذ عقود طوال من صراعات بينية(بين دول الإقليم)، إذ كانت المنطقة ساحة لصراعات الدول الكبرى مع الدول المهمة في الإقليم، ممّا أدّى الى تنامي الهيمنة

الأميركية التي استطاعت أن تظفر بكل هذه الصراعات حتى فرضت توازناتها على كل الدول في الإقليم دون تمييز ، فهي تقرّر مَنْ اللاعب الرئيس ومَنْ هو على الهامش مهما كانت قوته، ولا تتوانى عن الدخول في حروب إذا اقتضت الضرورة لفرض معادلتها الأمنية و السياسية في المنطقة، وهو ما حصل في افغانستان (2001) أو العراق (2003).

إنّ زيادة الحدّة في التجاذبات الأميركية – الايرانية على الرغم من الانفراجة البسيطة في العلاقات بينهما لم تدُم طويلاً، فقد أثّر الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي وتشديد العقوبات تحت ما اطلق عليه (سياسة الضغوط القصوى) التي طالت مفاصل الاقتصاد في المنطقة والتي اثرت على دول أخرى من ضمنها (العراق وسوريا ولبنان) بسبب الارتباطات الاقتصادية مع ايران في بعض الملفات الاقتصادية، ويمكن أن نبيّن هذه الآثار أو المآلات على النحو الآتي:

المطلب الأول: المآلات الاقتصادية لسياسة الضغوط القصوى الاميركية.

كانت لسياسة الضغوط القصوى انعكاسات على منطقة الشرق الأوسط، فهذه السياسة عقّدت الكثير من الوضعيات في منطقة الشرق الأوسط، وأثرت على الوضع الاقتصادي للعديد من الدول المرتبطة اقتصاديا، وكان لهذه المعاناة العديد من ردود الأفعال ، لا سيّما على الجانب الامني، فتوترت الاوضاع الأمنية وكثرت الاستهدافات المتبادلة، وبغية تسليط الضوء بالشكل الأفضل يمكن ان نفصل الموضوع على النحو الآتي:

يعد الهيكل الاقتصادي الإيراني من أكثر الاقتصادات تنوعًا في منطقة الشرق الأوسط الى جانب تركيا، فإلى جانب النفط والغاز اللذان يشكلان القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي ويسهمان بنسبة كبيرة من الواردات الحكومية، ويشكلان دعامة رئيسة لصادرات البلد، وتتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الصلب والغزل والنسيج والبتروكيمياويات وصناعة السيارات فضلاً عن قطاع الخدمات، كما تشكل الزراعة احد الانشطة الاقتصادية المهمة ومصدرًا رئيسًا للتصدير بعد النفط، إلا أنّ العقوبات التي فُرضت على الاقتصاد الإيراني منذ عام (1979) كانت لها انعكاسات سلبية على كل هذه القطاعات (عباس، 2023، صفحة 656).

إنّ تأثير العقوبات التي فرضتها الإدارة الأميركية عام (2018) تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الايراني في مستويين أساسيين؛ الأول: تأثير فوري، والثاني: تأثير تراكمي طويل الأجل طويل الأجل، إذ تصبح النتائج واضحة بمرور الوقت لكنّ هذا التأثير يكون عادة أقوى من التأثير الفوري، فالعقوبات تزيد من حدة التضخم، أو تخفيض العملة الوطنية وتدفع الى ارتفاع اسعار المستهلك (كوزانوف، 2021، الصفحات 215–216).

فبسبب التقلبات الخارجية والعقوبات الاميركية وتقلب أسعار السلع الأولية عانى الاقتصاد الايراني من ركود انتهى عام (2020)، وقد كان للانكماش الكبير في صادرات نفط ايران ضغوطاً كبيرة على الموازنة الحكومية أدّى الى زيادة التضخم الى أكثر من (40%) لأربع سنوات متتالية، وبالنتيجة أدّى هذا الارتفاع الى انخفاض القوة الشرائية للأسر الإيرانية، وأدى النقص في عائدات النفط الى تزايد عجز الموازنة ممّا زاد الضغوط التضخمية عبر عمليات تمويل العجز الذي قامت به الحكومة (عباس، 2023، صفحة 656).

ففي عام (2019) سجّل مؤشر اسعار المستهلكين ارتفاعاً بنسبة (42%) خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 2019/10/22، مقارنة بالمدة نفسها من العام الذي سبقه وفق مركز الاحصاء الايراني، في حين سجل مؤشر أسعار المستهلك لمجموعة الغذاء والشراب ارتفاعاً بنسبة (61%) خلال المدة نفسها، ونتيجة لسياسات الدولة في مواجهة الأزمات والتي كانت تفرط في ضخ السيولة النقدية أنتجت موجات من التضخم الكبيرة والخارجة عن السيطرة من وقت لآخر، وازدادت تكلفة الإنفاق الحكومي نتيجة لذلك (ليلة، 1442، الصفحات 23–24).

ومن المشاكل التي فاقمت الوضع الاقتصادي في ايران، ارتباط الاقتصاد الايراني بصادرات واسعار قطاع النفط، إذ تمثل ايرادات النفط (80%) من حصيلة ايران من النقد الأجنبي، وتمثل بحدود (43%) من ايرادات الموازنة العامة، وأن الاعتماد الكبير على هذا القطاع الذي بات يعاني من ضعف الاستثمار بسبب العقوبات الاقتصادية، سيما وأن صادرات النفط الإيراني تراجعت بحدة بعد العقوبات عام (2018)، وفي ظل الانسحاب المستمر للعديد من الشركات الكبرى كـ(توتال الفرنسية ورويال البريطانية – الهولندية)، وقد تراجعت الصادرات الإيرانية بنسبة (16%) خلال النصف الثاني من عام (2018) (ايدام، 2020، صفحة 158).

إنّ ما فاقم الأزمة الاقتصادية في إيران هو جائحة كورونا (COVID 19) التي ضربت في كل أرجاء العالم وأسهمت في أزمة كبرى انتشرت في كل الدول دون استثناء ما بعد كانون الثاني/ يناير (2020)، إذ أدّت سياسة الإغلاق العام والحجر الصحي الى ارتفاع حدّة الركود الاقتصادي والبطالة في الدولة الى جانب ارتفاع معدل التضخم وهو ما انسحب بدوره على الأعوام اللاحقة، وبغية تبيان هذه الآثار يمكن أن نستعين بالجدول الآتي:

جدول رقم (1)

أهم المؤشرات الإقتصادية الإيرانية للمدة من (2015 – 2022) بالدولار الأميركي (اسعار 2015 الثابتة)

ISSN (Print):2518-9182 ISSN (Online) 2708-1761

الموضوع	السنوات							
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.4 -	8.8	2.8	1.8 -	3.1 -	3.3	4.7	3.8
نمو الدخل القومي الإجمالي (%)	1.9 -	8.9	2.9	1.5 -	3.5 -	3.2	4.8	3.7
نمو نصيب الفرد من الدخل القومي (%)	4.1 -	6.9	1.3	2.7 -	4.6 -	2.3	4.1	2.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأميركي لعام 2015)	4990.9	5332.1	5401.5	5233.3	5017.1	5141.1	5345	5508.5
نصيب الفرد من الدخل القومي (بالسعر الثابت للدولار الأميركي لعام 2015)	4994.7	5338.6	5048.3	5260.3	5018.2	5133.4	5343.5	5499.8
النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات	10.1	27.4	0.5	0.4 -	20.6-	12.8-	5.2	8.2
الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأميركي لعام 2015) بمليارات الدولارات	408.213	444.197	456.450	448.061	434.303	448.766	469.947	487.695
الدخل القومي الإجمالي (بالسعر الثابت للدولار الأميركي لعام 2015) بمليارات الدولارات	408.517	444.735	457.030	450.375	434.401	448.098	469.822	487.008
نسبة التضخم (%)	0.2	9.4	13	31.6	30.5	44.3	56.3	50.6
نسبة الارتفاع في اسعار المستهلكين (%)	11.9	9.1	9.6	30.2	34.7	36.4	40.2	45.8
نسبة البطالة الى القوة العاملة بالتقديرات الوطنية الايرانية	11.2	12.6	12.2	12.2	12.7	9.7	9.3	9.1

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى معلومات وردت في :

World Bank Group, Data Bank, World Development Indicators, (Internet) Available At Link: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#advancedDownloadOptions

ومن خلال الجدول نفهم أن المؤشرات الاقتصادية الايرانية وخصوصا النمو في الناتج المحلي الاجمالي قد تأثر كثيرا بفعل العقوبات الأميركية، فسجّل نسباً سالبة في معدل النمو الحقيقي (-1.8) و(-3.1) للسنتين (2018 – 2019) على التوالي، وكان الاثر نفسه فيما يتعلق بإسهام صادرات السلع والخدمات للمدة نفسها (2018 – 2019) فسجلت نسبة (-0.4% – 20.6%) على التوالي، أما فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى فبدأت تتعافى شيئاً فشيئاً في الناتج المحلي الإجمالي والسلع والخدمات والبطالة

ومعدل نمو الدخل القومي بفعل الالتفاف الإيراني على العقوبات وايجاد طرق جديدة لتجاوز تأثير هذه العقوبات، لكن مع ذلك بقيت المؤشرات الاقتصادية تترنح ضمن هذا التأثير.

أما فيما يتعلق بجهود الإدارة الحالية الأميركية (إدارة جوزيف بايدن) فعلى الرغم من أنها في بادئ الأمر حاولت ان تستميل إيران في بداية الأمر الى اتفاق جديد ولكن بشروط اكثر قوة وصرامة من الشروط الموجودة في الاتفاق السابق وهذا ما تنبهت اليه ايران وماطلت في المفاوضات بصورة واضحة مشترطة العودة الى الاتفاق بصيغته القديمة، وهو ما رفضته الإدارة الاميركية ، مما دفع هذا الاخيرة الى العودة الى سياسة (الضغوط القصوى) التي تخلت عنها في البداية وفرض عقوبات جديدة طالت مؤسسات وافراد لها علاقة بالنظام في إيران من جديد، مع تهديدها بفرض عقوبات جديدة في الآونة الأخيرة، بمعنى ان الإدارة الحالية لا زالت مستمرة في سياسة الادارة السابقة وأضافت اليها عقوبات اخرى غير السابقة.

أمّا ما يخصّ القطاع النفطي الإيراني، فقد أثرت العقوبات على كميات انتاج النفط الإيراني بصورة واضحة، فمعدل انتاج النفط في غيران بلغ ذروته ايام الاتفاق النفطي إذ بلغ (4) مليون برميل نفط يومياً، لينخفض الى ما يقرب من (2) مليون برميل نفط في نهاية عام (2020)، أما معدل تصدير النفط فبعدما كان يصل الى (2.5) مليون برميل نفط عام (2017)، انخفض ليصل الى (0.5) مليون برميل يوميا عام (2020)، وبالنتيجة عوائد تصدير النفط التي كانت ما يقرب من (110) مليار دولار سنوياً الى (60) مليار دولار للسنوات نفسها (كلية الدراسات المتقدمة، 2020).

لكن الاستثناء كان في تشرين الثاني/ نوفمبر (2018)، بسبب القلق بشأن الارتفاع الحاد في أسعار النفط منحت إدارة ترامب إعفاءات لمدة 180 يومًا لاستيراد النفط الإيراني بكميات مخفضة إلى الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية واليونان وإيطاليا وتركيا وتايوان، على الرغم من امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، أوقفت جميع دول الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك اليونان وإيطاليا) وارداتها من النفط الإيراني بسبب مخاوف شركات التكرير والمؤسسات المالية من فرض عقوبات أميركية. كما لم تستورد تايوان أي نفط إيراني خلال فترة الإعفاء. في نيسان/ أبريل (2019)، عند انتهاء الإعفاء الذي أصدرته الولايات المتحدة وتأكيدها أنّها لن تصدر أي إعفاءات جديدة للنفط الإيراني، توقفت اليابان وكوريا الجنوبية والهند وخفضت الصين مشترياتها بشكل كبير، انخفضت صادرات إيران الرسمية والمباشرة من النفط من (2.7) مليون برميل في اليوم في أوائل (2018) إلى (380) ألف برميل في اليوم في حزيران/ يونيو (2019) (كلية الدراسات المتقدمة، 2020).

عوّلت ايران في بداية أزمة الانسحاب الأميركي على الموقف للدول الخمسة المتبقية من اطراف الاتفاق النووي، فقد صدر بيان مشترك من (رئيس الوزراء البريطانية والمستشار الالمانية والرئيس

الفرنسي) في يوم الانسحاب الاميركي نفسه 2018/5/8 حثّوا فيه الولايات المتحدة الأميركية على الالتزام بخطة العمل الشاملة (الاتفاق النووي)، كما أوضح البيان أن إيران ملتزمة بالقيود المفروضة عليها بموجب خطة العمل هذه، وأكّد الزعماء الثلاثة أن حكوماتهم ستبقى ملتزمة بالاتفاقية، وستعمل مع الاطراف جميعها المتبقية في الاتفاقية لضمان استمرارها، بما في ذلك ضمان استمرار الفوائد الاقتصادية (المرتبطة بالاتفاقية) للشعب الإيراني (النجار ، 2023، صفحة 206).

وفي الاجتماع الذي جمع الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي مع وزراء خارجية كل من فرنسا والمانيا في بريطانيا في العاصمة البلجيكية (بروكسل) في 2018/5/15، وأكد المشاركون في الاجتماع إجراء مناقشات مكثفة مع إيران لإيجاد مجموعة حلول حول المزايا الاقتصادية والتجارية للاتفاقية وهي (النجار ، 2023، صفحة 208):

1. استمرار وتوثيق العلاقات الاقتصادية – الاوروبية.
2. مواصلة شراء المنتجات النفطية والغاز الإيراني والبتروكيمياويات وعمليات النقل ذات الصلة .
3. الحفاظ على المعاملات المصرفية الفعالة مع ايران.
4. توفير المزيد من ائتمانيات التصدير وتطوير المركبات ذات الصلة الخاصة في المجالات المالية والتأمينية والتجارية.
5. الحصول على مزيد من الاستثمارات في ايران.

ومن جانبه أصدر البرلمان الاوروبي قراره المرقم (2271) في 12 أيلول/ سبتمبر (2018) كرّر خلاله تأكيده على خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران لتعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وأن الاتحاد الاوروبي مصمم على بذل قصارى جهده للحفاظ على الاتفاق النووي، وكذلك من أجل الحد من العقوبات الأميركية على إيران، وأعلنت كل من (المانيا وفرنسا) في 2019/1/31 عن آلية دعم التبادل التجاري التي تعرف اختصاراً (انستيكس INSTEX)، وهي آلية خاصة كان الغرض من تأسيسها تسهيل التبادل التجاري مع ايران، عبر فتح قناة تجارية للبنوك الأوروبية للأعمال التجارية مع ايران، إذ تُمكّن هذه الصادرات الايرانية الى أوروبا من أن تحصل على ائتمانات يمكن استخدامها لإجراء عمليات شراء من التجار الأوروبيين (النجار ، 2023، الصفحات 210–211)؛ وعلى الرغم من التوتر الذي حصل في العلاقات الإيرانية – الاوروبية بفعل التهديدات الايرانية وتطبيقها لقرارات الانسحاب الجزئي من الاتفاقية النووية وزيادة تخصيب لليورانيوم ونصب اجهزة طرد جديدة، إلا ان هذا لم يغير من وضع التجارة بين الطرفين.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ثاني أكبر شريك تجاري لإيران عام (2020)، ما شكّل نسبته (12,3%) من إجمالي التجارة الخارجية الإيرانية من السلع، وقد قدّم الاتحاد الأوروبي خلال عامي

(2019 –2020) على تجسيد وتحديث قانون (التصدي) للعقوبات الأميركية عبر تقديم التمويل لمشاريع الاستثمار الأوروبية وتقديم مقترحات مناسبة لتحقيق القروض، كما قدمت الدعم الأوروبي لآلية (انستيكس) وانضمت (6) دول من الاتحاد الاوروبي الى هذا البرنامج، ودعم الشركات الأوروبية العاملة، وتشير التقارير الى نحو (500 – 700) شركة ألمانية تعاملت مع ايران تجارياً بشكل منظّم (وحدة الدراسات العليا، 2023). لكنّ هذه العلاقات تغيرت بفعل الضغوط الاميركية على الدول الأوروبية والشركات على حد سواء و لم تستطع أن تضحي بمصالحها واستثماراتها في الولايات المتحدة الأميركية، فانسحبت كل الشركات من الاستثمارات في إيران، الى جانب مماطلة الدول الأوروبية بفعل الضغوط الأميركية، فضلا عن الإجراءات الإيرانية التصعيدية واعلانها عدم التزاما ببعض البنود من الاتفاق من مثل رفع نسب التخصيب الى (60%) على النسب المحددة التي تبلغ (3,67%) في الاتفاق.

أما عن أهم الاستراتيجيات الاخرى التي اتبعتها إيران في مواجهة العقوبات الأميركية، فقد اعتمدت على أساليب متعددة أهمها المقايضة وعن طريق بيع النفط مقابل وسلع وخدمات أو منتجات من الدول الأوروبية أو الصينية، أو عن طريق السفن الحوضية في المحيط التي تجمع النفط المهرب وتقوم ببيع النفط الى المشترين من هذه الناقلات الحوضية، فضلا عن اسلوب ثاني وهو الاعتماد على طرف خارجي عن طريق بيع سلع ايرانية الى دول اخرى، وهذه الدول بدورها تحول الأموال ومبالغ هذه الصفقات لأطراف غير إيرانية، والتي تتولى الشراء بدل ايران، ومن ثم نقلها الى ايران بشتى الطرق والوسائل من اهمها طرق التهريب عبر الحدود من الدول المجاورة لإيران في افغانستان وباكستان والعراق وتركيا، إن هذه الاستراتيجيات مكّنت ايران من ان تخفف ولو بشكل جزئي من أثر العقوبات والتعامل مع أزمتها الاقتصادية، ما شجع الكثير من المسؤولين الإيرانيين ان يصرحوا أن سياسة الضغوط القصوى لم تنجح مع إيران نهائياً.

لا بل أكثر من ذلك ذكر رئيس منظمة الاستثمار والدعم الاقتصادي (علي فكري) عن توظيف (10.608) مليار دولار، وذكر أن روسيا هي الأعلى استثماراً ب (2,8) مليار دولار منذ تسلم الحكومة الايرانية المنتخبة في آب/ اغسطس (2021) تلتها الصين والإمارات والإيرانيين المقيمين في الخارج وتركيا والعراق والهند و عُمان، وان الصين ارتفعت استثماراتها تضاعفت بواقع (10 مرات) عن العام السابق، وإن هذه الاستثمارات وظّفت في قطاعات المياه والكهرباء والشحن والنقل والاتصالات والخدمات والصناعة والزراعة والمعادن والنفط والغاز (شبكة مهر الايرانية للانباء، 2024).

وكذلك أعلنت الوكالة الطاقة الدولية أنّ دخل إيران النفطي في التسعة أشهر الأولى من عام (2023) بلغ (34) مليار دولار، أي ما يعادل (12%) من إجمالي دخل منظمة (أوبك) خلال تلك المدة، على الرغم من العقوبات الأميركية عليها، وقد قدرت منظمة الطاقة الدولية في تقرير لها أن

اجمالي دخل إيران النفطي البالغ (34) مليار دولار من مبيعات النفط في (9) أشهر من عام (2023) ضعف دخل إيران النفطي في (12) شهرًا من عام (2020)، وبحسب حسابات وزارة الطاقة الأميركية باعت إيران (17) مليار دولار فقط في (2020) و(37) مليار دولار في (2021)، وفي عام (2022) وصل إجمالي دخل إيران من مبيعات النفط إلى 54 مليار دولار، ووفق هذا التقرير فإن دخل العراق من مبيعات النفط خلال (9) أشهر من العام الماضي كان (2.5) ضعف دخل إيران، وقد كسب العراق (82,100) مليار دولار من بيع النفط في هذه الفترة، اما دخل السعودية من النفط يفوق دخل إيران بخمسة أضعاف، إذ باعت المملكة العربية السعودية (184.30) مليار دولار من النفط في الأشهر التسعة الأولى من عام (2023) (وكالة ميدل ايست الاخبارية، 2024).

وكمحصلة لما تقدم نجحت سياسة الضغوط القصوى الأميركية في التضييق على إيران اقتصادياً واسهمت في أزمة كبيرة داخل ايران، لكن إيران اوجدت طرقًا متعددة للالتفاف على العقوبات بصورة فعالة، وهو ما أدّى الى أن تعترف الإدارة الاميركية الحالية عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية (نيد برايس) بتاريخ 2021/2/26 بقوله "إن إيران تحت ضغوط سياسية واقتصادية، ويعد العودة الى الاتفاق النووي هدفاً رئيساً، وإن حملة الضغوط القصوى كان من المفترض ان تعزّز المصالح الأميركية، ولكنّها جاءت بنتائج عكسية" (وكالة ميدل ايست نيوز، 2021).

المطلب الثاني: المآلات السياسية والامنية لسياسة الضغوط القصوى الاميركية.

انعكست سياسة الضغوط القصوى الأميركية كثيرًا على ملفات مهمة في منطقة الشرق الأوسط، بسبب الاجراءات المشددة التي اتخذتها الادارة الأميركية السابقة الحالية، مما ادى الى انت تفرز مجموعة من الاثار على الملفات السياسية والعسكرية والامنية في المنطقة، ويمكن ان نبيّن هذه الاثار على التعامل مع ايران ؛ لأنها المثال الواضح في مثل هذه النتائج وسنبينها على النحو الآتي:

اولاً: النتائج السياسية للضغوط القصوى على الاتفاق النووي.

وضعت الإدارة الاميركية شروطًا ومطالب عديدة للرجوع الى الاتفاق النووي مرة أخرى، وهذه الشروط كانت: كشف ايران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كل الابعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، والتخلي الدائم والفعال عن هذا العمل الى الأبد، ووقف تخصيب اليورانيوم وعدم معالجة البلوتونيوم بما في ذلك إغلاق مفاعل الماء الثقيل، وتزويد الوكالة بالوصول غير المشروط الى المواقع جميعها في انحاء البلاد كافة، ووضع حد لانتشار الصواريخ البالستية ووقف إطلاق المزيد منها أو تطوير صواريخ ذات القدرة على حمل الرؤوس النووية، وإنهاء دعمها للجماعات (الإرهابية) في الشرق الأوسط بما في ذلك (حزب الله اللبناني) وحركتي حماس والجهاد الإسلامي ، فضلا عن الجماعات

المسلحة في العراق والحوثيين في اليمن، ووقف سلوكها المهدد لجيرانها، وسحب قواتها المتمركزة في سوريا، وكبح جماح الحرس الثوري ودعمه لـ(الإرهابيين) (علي و حسن، 2022، الصفحات 59–60).

لكن بتاريخ 8 أيار/ مايو(2019) ونتيجة للمماطلة الأوروبية في تخفيف العقوبات على إيران بموجب الاتفاق النووي، أعلنت ايران أنها ستتخلى عن أجزاء من التزاماتها بموجب هذا الاتفاق في حال عدم التوصل الى حلول دبلوماسية لتخفيف القيود المفروضة عليها وعلى تعاملاتها المالية، وبيّنت الحكومة الايرانية أن اجراءاتها تعليق الالتزام بقيود تخصيب اليورانيوم، وتحديث مفاعل (آراك) للمياه الثقيلة والتوقف عن وضع حد لمخزوناتها من اليورانيوم مخفّض التخصيب، وأعطت مهلة (60) يوم للأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق للوفاء بالتزاماتها (النجار ، 2023، الصفحات 211–212).

وبعدما انقضت مهلة الـ(60) يوماً دون حلّ أو اتفاق محدد، وتدخّل الرئيس الفرنسي (ايمانويل ماكرون) بعد المهلة في مبادرة منه لحل الأزمة لكن فشل في ذلك، للك وبتاريخ 2019/11/6 أمر الرئيس الإيراني (حسن روحاني) منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) بإدخال غاز اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي التي تمّ تركيبها في منشأة (فوردو) النووية، منتهكاً حظر انشطة التخصيب في الموقع بموجب الاتفاقية (النجار ، 2023، الصفحات 214–215)؛ كما استأنفت ايران التخصيب بنسبة (4.5%) من (يورانيوم – 235) باستخدام (696) جهاز طرد مركزي من طراز (IR-1) في موقع (فوردو)، كما أعلن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (بهروز كمال فاندي) في 11/6 أيضا بأنه يتم استخدام الآلات الـ(348) المتبقية لإنتاج النظائر المستقرة، كما أوردت الصحافة الإيرانية أنه تم بالفعل نقل (2طن) من غاز (سداسي فلوريد اليورانيوم UF6) الى موقع (فوردو) النووي (النجار ، 2023، صفحة 215)؛ وبحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فأن المخزون الإجمالي لإيران من اليورانيوم المخصب بلغ (4744.5) كغم في 2023/5/13، في حين الحد المسموح به بموجب الاتفاق هو (202.8) كغم، بزيادة مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بمقدار(983.7) كغم منذ التقرير الفصلي الأخير، وأن المفتشين لديهم أسئلة بشأن جزيئات اليورانيوم التي تم تخصيبها بنسبة (83.7%) في منشأة (فوردو)، وهو ما ردت عليه إيران بأن هذه النسبة بسبب الصعوبات في أجهزة الطرد المركزي وطريقة التعامل معها (شبكة سكاي نيوز، 2023).

وإنّ هذه السياسة التصعيدية استمرت فيما بعد حتى وإن تمّ التخفيف منها في المفوضات مع إدارة (جوزيف بايدن) في تموز/ يوليو – تشرين الثاني/ نوفمبر(2023)، فقد ذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقلته وكالة (رويترز) في 2023/12/26 بأنّ إيران زادت إنتاج اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء تصل إلى 60% إلى نحو 9 كيلوغرامات شهريا؛ وبحسب الوكالة يتم إنتاج هذه الكمية من اليورانيوم في موقعي (فوردو) و(نطنز) وبحسب وكالة (رويترز) للأنباء عادت إيران إلى مستوى السابق لإنتاج

(سداسي فلوريد اليورانيوم UF6) في الأشهر الستة الأولى من عام 2023، وفي حزيران/ يونيو، خفضت إيران إنتاجها من اليورانيوم المخصب عالي النقاء إلى (3) كغم شهريا، وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها للدول الأعضاء أن طهران أبلغت الوكالة بالتغيير في مستوى إنتاجها من اليورانيوم في موقع (فوردو) أحد موقعي التخصيب بنسبة تصل إلى (60%)، وبحسب هذا التقرير فقد تم تنفيذ قرار ايران بزيادة إنتاج اليورانيوم المخصب عالي النقاء في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعلنت في وقت سابق أن احتياطيات إيران من اليورانيوم المخصب بنسب 5% و20% و60% زادت مقارنة بأيلول/ سبتمبر (2023)، وبحسب (رويترز) فإن احتياطيات إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى (60%) زادت إلى (128.3) كغم منذ التقرير الأخير في 4 ايلول/ سبتمبر (2023) (موقع ايران انترناشونال، 2023).

ونظرا لهذه التطورات فإنّ جولات المفاوضات اللاحقة بين ايران ومجموعة (5+1) لم تصل الى نتيجة في الوقت الراهن، لا بل إنّ الامور وصلت الى تصعيد أكبر بسبب عودة الإدارة الاميركية الى سياسة الضغوط القصوى في عهد (جوزيف بايدن) التي انتقدتها في بداية تسنمها للسلطة وانتقدت الرئيس السابق (ترامب) الذي أسّس لها، واصدار عقوبات جديدة شملت العديد من المؤسسات والشخصيات الإيرانية، ومحاولة تضييق الخناق على الحكومة الايرانية لثنيها عن موقفها المتصلب في المفاوضات للخروج باتفاق جديد يخص برنامجها النووي.

إنّ هذا التصعيد الايراني في الملف النووي يشكل تهديداً كبيراً للأمن في المنطقة (منطقة الخليج العربي) والشرق الأوسط، وذلك بفعل التصعيد من الجانب الآخر وهو الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني، فقد اعتمد الجانب الآخر على استراتيجية بديلة وهي الاستهداف والاغتيال لعلماء البرنامج، كذلك استهداف المواقع النووية والعسكرية الايرانية على حد سواء.

فعلى مدار عقد ونصف من الزمان طالت العديد عدد من عمليات الاغتيال أبرز علماء الملف النووي والبرنامج الصاروخي الايرانيين، وبعضهم كان مصنّفًا في قوائم (الارهاب) الاميركية والاوروبية على لائحة العقوبات الاممية، ومن بين هؤلاء الذين تم اغتيالهم (مسعود علي محمدي، مجيد شهرياري، درويش رضائي، و مصطفى احمدي روشن)، انتهاءً عام (2020) وبعد 8 سنوات على آخر استهداف لعالم ايراني، تم اغتيال (محسن فخري زاده) في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر (2020) في العاصمة الإيرانية (طهران)، وهو رئيس منظمة (الابحاث والإبداع) التابعة لوزارة الدفاع الايرانية (موقع اندبندنت بالعربية، 2021)؛ كذلك صرّح مسؤول استخباري صهيوني أن غارة جوية صهيونية استهدفت منشأة عسكرية ايرانية لتصنيع وتخزين الطائرات العسكرية بدون طيار (الدرون) في مدينة (كرمنشاه) الايرانية

وأنّ هذا الهجوم دمّر العشرات منها في 12 شباط/ فبراير (2022) عبر غارة جوية (موقع قناة العربية، 2022).

هذا ما دفع ايران للرد ولكن ليس في العمق الصهيوني بل في داخل الارض العراقية، إذ أقرّ الحرس الثوري الإيراني يوم 2024/3/17 رسمياً بضلوعه في (هجوم أربيل) وقال في بيان رسمي، "إنه استهدف بـ(12) صاروخاً بالستيًا ما وصفه بـ(المركز الاستراتيجي للتآمر الصهيوني) تابعة لقواته"، إلا أن حكومة إقليم كردستان العراق أكدت أن الهجوم استهدف موقعاً مدنياً، مشيرة إلى "أن تبرير ضرب قاعدة صهيونية بالقرب من القنصلية الأميركية يهدف لإخفاء دوافع هذه الجريمة الشنيعة"، وكان جهاز مكافحة الإرهاب في كردستان العراق أوضح أن الهجوم نفذ من خارج حدود الإقليم وتحديداً من ايران (موقع قناة العربية، 2022).

إنّ التصعيد السياسي هذا يعد من أهم الآثار لسياسة الضغوط القصوى الاميركية ، وان الاحداث السياسية التي رافقت عمليات المفاوضات للضغط على ايران اسهمت في توتر الاجواء السياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ان الضغوط السياسية التي استوجبت استخدام الحلول العسكرية أدّت الى ان يظل الحل الأمني والعسكري برأسه في ظلّ الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وهو موضوعنا القادم.

ثانياً: نتائج الضغوط القصوى على الاستقرار الامني في منطقة الشرق الأوسط.

اقدمت الولايات المتحدة الأميركية على ممارسة الضغط الاقصى في سياساتها على الجانب الأمني والعسكري على حد سواء، وهو ما دفع المنطقة في بعض الأحيان الى حافة الحرب الاقليمية التي كان من الممكن أن تندلع بين الحين والآخر بين ايران والولايات المتحدة بفعل سياسة الاستفزازات المتبادلة بينهما، وقد اعتمد الطرفان على قواتهما او على وكلائهما في استخدام القوة والفعل ورد الفعل وهو ما أدّى كما نوّهنا الى احتمالية نشوب الحرب في اي لحظة.

فالجانب الامريكي اتجه الى ممارسة اكبر قدر ممكن من الضغط على إيران لإرغامها على قبول الاستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة الاميركية فيما يخص برنامجها النووي والصاروخي وطموحاتها العسكرية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بالدرجة الأولى، والمتابعة والمراهنة على أن تؤدي هذه الضغوط لتغيير النظام في إيران داخليا، الى جانب أنّ ايران على مستوى السنوات الطويلة في مواجهة الولايات المتحدة كانت تنأى بنفسها عن المواجهة المباشرة، وتستخدم وسائل أخرى أو وكلاء للاصطدام بدلا عنها مع المصالح الأميركية (الزيات، 2018).

لذلك وبفعل الضغط الاميركي المتزايد على ايران ، لا سيّما في مجال التصدير النفطي للأخيرة، تصاعدت عمليات استهداف السفن في الخليج العربي، فعلى سبيل المثال في 2019/5/12 استهدف

الحوثيون (4) سفن ، اثنتين منها ناقلتي نفط خام سعوديتين وناقلة اماراتية واخرى نرويجية قبالة سواحل امارة الفجيرة الاماراتية، وبعد يومين من هذا الهجوم استهدفت طائرات من دون طيار (درون) محطتين لضخ النفط تابعتين لشركة (أرامكو السعودية)، واتهمت الإدارة الاميركية بطبيعة الحال ايران بالوقوف وراء هذه الهجمات (ايدام، 2020، صفحة 174).

فيما سجلت الأحداث تطورا خطيراً بعد أن قامت الدفاعات الجوية الايرانية بإسقاط طائرة التجسس الأميركية بدون طيار (MQ-4C Triton Global Hawk) بصاروخ ارض جو من نوع (خرداد 3) في 2019/6/20 قبالة السواحل الايرانية، وهذه الطائرة المتطورة والمكلفة التي تبلغ قيمتها حسب التقديرات (120) مليون دولار، وهي واحدة من (4) طائرات فقط تمتلكها البحرية الاميركية وتحلق في ارتفاعات شاهقة، وهي أغلى من أي مقاتلة لدى الجيش الأميركي، وهذه الحادثة كادت أن تؤدي الى صدام مسلح بعدما اتخذت الإدارة الاميركية قرار الرد ومهاجمة مجموعة من الأهداف داخل ايران، إلا أنّها تراجعت عن قرارها في اللحظة الأخيرة لأسباب غير معروفة (وكالة (France 24) الفرنسية، 2019).

كما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2019/7/18 أن سفينة حربية أمريكية كانت تبحر في مضيق هرمز أسقطت طائرة إيرانية بدون طيار بعدما اقتربت منها لمسافة خطرة. وأضاف "إن الطائرة الإيرانية المسيرة اقتربت من السفينة (USS BOXER) أقل من ألف ياردة، مما دفع بالسفينة الحربية إلى القيام "بعمل دفاعي" أسفر عن "تدمير الطائرة المسيرة" و شدد "على أن الطائرة الإيرانية عرضت للخطر سلامة السفينة وطاقم السفينة، وهذه أحدث حلقة من مسلسل طويل من الأعمال الاستفزازية والعدائية التي تقوم بها إيران ضد السفن العاملة في المياه الدولية، الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في الدفاع عن منشآت موظفينا ومصالحنا، وتدعو كل الدول إلى إدانة محاولة إيران عرقلة حرية الملاحة والتجارة العالمية" (وكالة (France 24) الفرنسية، 2019).

إلا أن الحدث الاخطر من كل ما تقدم هو الإقدام على اغتيال (الجنرال قاسم سليماني) قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الايراني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية (ابو مهدي المهندس) في 2020/1/4، حين قامت طائرة أميركية من دون طيار باستهداف موكبهما أثناء خروجهما من مطار بغداد الدولي، اللذين استشهدا في القصف الى جانب عدد من مرافقيهما. وعللت الإدارة الاميركية هذا الاغتيال "بأنه ردع لهجمات ايرانية مستقبلية والفيلق الذي يترأسه بأنهم (ارهابيين) مسؤولين عن مقتل مئات الأمريكان" (مهدي، 2021/9/8، صفحة 16)؛ مما دفع الامور نحو إمكانية نشوب حرب، فضلا عن تووتر الأوضاع الأمنية في العراق الى جانب ايران ومنطقة الخليج العربي.

مقابل هذا الاغتيال ردت ايران في 2020/1/8 بقصف الاهداف الاميركية في العراق، إذ أعلنت الادارة الاميركية تعرض قواعدها ومنشآتها في العراق للاستهداف بصواريخ بالستية في كل من (قاعدة عين الاسد) في الانبار غربي العراق و (قاعدة الحرير) في اربيل شمال العراق ايضاً بأكثر من 12 صاروخاً لكلا القاعدتين، كما كشفت عن سقوط صاروخ قرب (قاعدة بلد الجوية) في محافظة صلاح الدين شمال غرب العراق، ورداً على هذا الاستهداف أعلن الرئيس (دونالد ترامب) عن تحديد (22) موقعاً ايرانياً سيضربها الجيش الأميركي اذا كررت ايران استهداف أميركيين او أصولاً اميركية (بهاء، 2021، صفحة 166). وتم الاقتصار على هذا الرد وهذا الموقف الأميركي لعلم الطرفين ان التصعيد سيقود الى حرب في منطقة الخليج العربي وهو ما لا تريده كل الاطراف سواء المنغمسة في الصراع أو اية دولة اخرى لعلمها ما ستخلفه تلك الحرب على الامن الدولي من جهة واسعار النفط العالمية من جهة اخرى.

اما العمليات العسكرية الصهيونية فلم تتوقف في سوريا ضد الاهداف والمصالح الايرانية، اذ بين الحين والآخر تقوم القوة الجوية الصهيونية بقصف أهداف او منشآت ايرانية داخل العمق السوري، لترد ايران عبر وكلائها في المنطقة في إطار محدود دون ان يتوسع ذلك الى حرباً اقليمية بينهما. والحال أن الحكومة الصهيونية نفذت ما بين عام (2013) وتشرين الأول/ أكتوبر (2023) بضع مئات من الضربات كانت تستهدف شحنات الأسلحة والفصائل العسكرية التابعة لإيران في سوريا، ضمن ما يُعرف بسياسة (جَزّ العُشب) لشلّ قدرات إيران في سوريا ولبنان، وهذه الاستهدافات أدت الى مقتل عدد كبير من أهم القادة الإيرانيين في سوريا، إذ قتل في كانون الأول/ ديسمبر (2023) (رضي موسوي) أحد أقدم مستشاري الحرس الثوري في سوريا، وكذلك قتل في 2 شباط/ فبراير (2024) مستشارًا بالحرس الثوري (سعيد علي دادي) في غارة بدمشق، وقد تعايشت إيران طويلًا مع هذا النهج الإسرائيلي لإبقاء المخاطر في حالة منخفضة (المعهد الدولي للدراسات الايرانية (رصانه)، 4 / 4/ 2024، صفحة 6).

فالحقيقة أنّ الوضع تبدّل بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر (2023)، إذ تخلّت إسرائيل عن (قواعد اللعبة) القائمة على التكتُّم على ضرباتها في سوريا سابقًا، وحصر عملياتها في المستوى الأول من قواعد الاشتباك بين الطرفين، وذلك عبر استهداف عمليات التسليح والفصائل العسكرية التابعة لطهران في سوريا، نحو ترقية لقواعد الاشتباك بينهما بإيقاع اكبر خسائر في مناطق النفوذ الايراني، ويؤكد هذا التحول اتباع الكيان تكتيك الاغتيالات عبر ضربات دقيقة تستهدف من خلالها الأفراد والقادة الإيرانيين في سوريا فعلى سبيل المثال في 26 آذار/ مارس (2024) قُتِلَ ضابط إيراني برتبة عقيد بهجوم جوي صهيوني في دير الزور، بجانب تصعيد كبير وتوسيع للنطاق الجغرافي للغارات الجوية على أهم مراكز النفوذ الإيراني منذ مطلع العام الجاري (2024)، إذ نفذت 30 غارة بعد الأول من كانون الثاني/يناير

(2024) من أصل 55 غارة صهيونية شُنَّت في سوريا منذ تشرين الأول/ أكتوبر (2023) (المعهد الدولي للدراسات الايرانية (رصانه)، 4 / 4/ 2024، الصفحات 6 – 7).

لكن التطور الأكبر عندما قام سلاح الجو الصهيوني بطائرات (F-35) باستهداف القنصلية الايرانية في 1 نيسان/ إبريل(2024)، إذ تضمن هذا الاستهداف مقر القنصلية الإيرانية ومنزل السفير الإيراني، أسفر عن تدمير مبنى القنصلية ومنزل السفير بالكامل، ومقتل كل من كان بداخلهما الى جانب مدنيين اثنين يسكنون قرب القنصلية، إذ أعلن الحرس الثوري الإيراني في بيان على هذا الحادث مقتل اثنين من قادته وهما(العميد محمد رضا زاهدي (قائد فيلق القدس في سوريا ولبنان وفلسطين) والعميد محمد هادي حاجي رحيمي)، وخمسة من مرافقيهم من الضباط، الى جانب 5 ضباط سوريين ولبناني ينتمي الى (حزب الله اللبناني) (هريدي، 2024). في حادثة تعد الأولى من نوعها فلأول مرة يستهدف الكيان الصهيوني ايران بمثل هذه الطريقة، كما أنه يعد انتهاكاً صريحا وواضحاً للأعراف والقوانين والمواثيق الدولية التي تحرم استهداف مقار البعثات الدبلوماسية في اي ظرف حتى في أوقات الحروب.

لترد ايران بعد ذلك في 2024/4/13 بضرب العمق الصهيوني ، فالهجوم الإيراني يعد أكبر هجوم عبر تاريخ البشرية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، إذ أطلقت 185 طائرة بدون طيار و36 صاروخ كروز و110 صواريخ أرض – أرض من إيران باتجاه (الكيان الصهيوني)، الأمر الذي شكل تطوراً غير مسبوق في حرب (المنطقة الرمادية) التي شنتها ايران سابقاً ضد (الكيان) عبر وكلائها في العقود الأخيرة، على الرغم من أنه تم إرسال برقية حول القيام بهذه العملية قبل أيام من وقوعها، والأمر الأقل بروزاً ولكن ربما بالقدر نفسه من الأهمية، هو السياسة التصريحية الطموحة الجديدة التي تنتهجها إيران فيما يتعلق بالضربات الصهيونية في سوريا ومواقع أخرى في المنطقة (شينكر، 2024).

وبعد يوم واحد من الهجوم الإيراني على إسرائيل، أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني (حسين سلامي) عن (معادلة جديدة) مفادها أنه "من الآن فصاعداً، أي هجوم من قبل (الكيان الصهيوني) على شعبنا أو ممتلكاتنا أو مصالحنا سيؤدي إلى رد فعل مُقابل ينبع من داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وتُعد المعادلة الإيرانية الجديدة بعيدة المدى وغامضة، لكنها تشير بشكل أساسي على أقل تقدير إلى أن الاستهداف الصهيوني للمواقع الأمامية الإيرانية في سوريا يمكن أن يؤدي إلى انتقام مباشر، ربما من خلال هجوم بطائرات بدون طيار أو بصواريخ، انطلاقاً من الأراضي الإيرانية (شينكر، 2024).

وبغض النظر من نجاح الهجوم الإيراني (بحسب ادعاءات القيادة الإيرانية) أو فشله (بحسب الادعاءات الصهيونية والأميركية وبعض الدول العربية)، إلا أنه فرض معادلة جديدة للتوازن في المنطقة وبات من الممكن ان تصطدم الدول المتصارعة فيما بينها بشكل مباشر، لا سيّما الأزمة التي يمر بها الكيان الصهيوني بفعل الضغوط والنكسات المتلاحقة في قطاع غزة منذ تشرين أول/اكتوبر (2023)،

والذي يريد ان يوسع دائرة الصراع اقليميا لكي يجبر الحليف الأكبر (الولايات المتحدة والدول الغربية) للانخراط في حرب تشمل الإقليم في الكامل للتغطية على فشله الذريع في صراعه مع المقاومة الفلسطينية وقوى الممانعة الحليفة لإيران، فضلاً عن أن الهجوم كشف مقدار الانكشاف الصهيوني الاستراتيجي، فقد احتاج هذا الكيان لمساعدة الدول الكبرى والحدودية العربية (الاردن)، لصد هجوم يعرف بانطلاقه من قبل أيام وطائرات احتاجت (9) ساعات للوصول اليه من ايران مرورا بالعراق والاردن، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التي قدرت بمليار دولار تكلفة صواريخ القبة الحديدية و (مقلاع داود/ منظومة صواريخ جوية)، وهو يعد نقطة ضعف كبيرة تضاف الى النقاط الضعف الاخرى التي بينها هجوم كتائب القسام في 7 تشرين الاول/ اكتوبر.

ان سياسة الضغوط القصوى في الاتجاه العسكري والأمني وإن أحدثت خسائر كبيرة في لإيران والقوى المتحالفة معها، إلا أنها لم تؤدي الغرض المطلوب منها ، لا بل وسعت رقعة الصراع في مديات من المفترض أن لا تصل اليها، وهو ما جعل من هذه السياسة سياسة لا جدوى منها ولا فائدة لأن تكاليفها الاستراتيجية تكاليف كبيرة، فباب المندب الآن تحت رحمة الحوثيون والصراع الأميركي مع الحوثيون صراع مكلف وغير مجدٍ لان مهما كانت نتائج التدخل والحماية الأميركية للمصالح الصهيونية في البحر الأحمر ستكون تكاليفها باهضه وغير مجدية، فضلا عن أن السيطرة على المنطقة في عملية قتال لا متماثل هو بالضد من المصالح الاميركية ، ولم تستطع ان توقف سلسلة الاستهدافات على قلتها وهذا فشل اخر للسياسة الأميركية في المنطقة، الى جانب الهروب الكبير للسفن التجارية العالمية من منطقة الصراع مما ادى الى تراكم الاعباء المالية وتكاليف الشحن على الشركات العالمية وهو خسائر اضافية.

الخاتمة:

تعد سياسة الضغط على الخصوم من أهم مميزات السياسة الخارجية الاميركية على طول الخط، فهي تعتمد وبشكل كبير على مقومات قوتها الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد العالمي وارتباط الاقتصادات الكبرى بفعل العولمة الاقتصادية، مما جعل هذا التموضع أحد اهم استراتيجيات الحركة العالمية لديها ، إذ لا توجد دولة الآن بمنأى عن العقوبات الاميركية إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تستهدفها لأي سبب مهما كان، لذلك كانت سياسة الضغوط القصوى المتبعة في الشرق الاوسط ضد ايران على وجه الخصوص وليدة هه الحقيقة، لكن يمكن أن نستنتج مجموعة من الأمور على النحو الآتي:

1. اتبعت الولايات المتحدة (سياسة الضغوط القصوى) نتيجة توجهات الإدارة الأميركية التي ترى بأن الاتفاق قد أضرّ بمصالح الولايات المتحدة الأميركية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، كذلك سمح

لإيران في الوقت نفسه من أن تقوي نفسها استراتيجيا عبر منظومة صواريخها البالستية التي تعد تهديدا لدول المنطقة الحليفة والصديقة لها.

2. ان هذه السياسة كانت بدفع وتوجيه على المستوى الداخلي بفعل ضغط اللوبي الصهيوني والمؤيدين للكيان الصهيوني في الإدارة الاميركية، فضلا عن الدوافع الخارجية المتمثلة في الكيان الصهيوني والدول الخليجية التي تتوجس الخوف من المشروع الإيراني في المنطقة (حسب وجهة نظرها).
3. كان لسياسة (الضغوط القصوى) آثار مدمرة وكبيرة على الاقتصاد الإيراني في بداية تطبيقها فانخفضت أهم المؤشرات الاقتصادية وانهار سعر العملة الايرانية وتراجعت اهم اقسام الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي وغيرها لأرقام غير مسبوقة.
4. نظرا لخبرة ايران الطويلة في مواجهة العقوبات التي تقع تحت طائلتها منذ عام (1979) الى يومنا هذا، نجحت في ايجاد بعض الاساليب لمواجهة هذه العقوبات ومحاولة الالتفاف عليها مستفيدة من سوء علاقات الولايات المتحدة مع بعض القوى الصاعدة التي ارادت ان تحقق بعض المكاسب من ايران التي تريد ان تخرج من أزمتها بشتى الطرق، لذلك وجدت في اشراك اطرافاً ثالثة في تعاملاتها وعمليات التهريب والاستفادة من بعض الثغرات في ان تقلل من آثار العقوبات الأميركية.
5. لم تحقق سياسة (الضغوط القصوى) الأهداف المرجوة منها بشكل كامل، فعلى الرغم من نجاح بعض بنودها، إلا أنها لم تنجح في اخضاع النظام في إيران، لا بل في زيادة التأثير الإيراني في بعض الأحداث الجارية في المنطقة وخصوصاً بعد عملية (طوفان الاقصى) تزايدت قوتها بفعل وكلائها المنتشرين في المنطقة واضحت تهدد مصالح الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل.

المراجع

1. Cherkaui, M. (10 May 2018). *Trump's Withdraw from the Iran Nuclear Deal, Security or Economic.* Doha: Al Jazeera Center for Studies.
2. احمد شمس الدين ليلة. (1442). *نهضة اقتصاد ايران ... دراسة في المسببات الهيكلية للاخفاق.* الرياض، السعودية : المعهد الدولي للدراسات الايرانية (رصانة).
3. احمد صدام ايدام. (نيسان, 2020). مستقبل القدرة الايرانية في اضواء الضغط والعقوبات الاميركية بعد انسحاب الولايات المتحدة الاميركية. *مجلة دراسات دولية، 81*،
4. احمد عبد اسماعيل. (نيسان, 2022). تطور الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط. *المجلة السياسية والدولية، 51*،
5. الخليج اونلاين. (20 5, 2019). *https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-*

%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%. تاريخ الاسترداد 14 1, 2024، من الخليج اونلاين.

6. المعهد الدولي للدراسات الايرانية (رصانه). (4 / 4/ 2024). *استهدلف اسرائيل لمحيط السفارة الايرانية في دمشق .. فصل جديد من المواجهات الاسرائيلية – الايرانية على الاراضي السورية*. الرياض: المعهد الدولي للدراست الايرانية (رصانه).
7. انجي المهدي. (كانون الثاني / يناير, 2018). تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الامريكية : دراسة لجنة الايباك. *المجلة الاجتماعية القومية، 1*.
8. جامعة هوبكنز كلية الدراسات المتقدمة. (23 11, 2020). *كلية الدراسات المتقدمة / جامعة هوبكنز*. (موقع جادة الاخباري، المحرر) تاريخ الاسترداد 30 1, 2024، من كلية الدراسات المتقدمة / جامعة هوبكنز: https://aljadah.media/archives/20705
9. ديفيد شينكر. (24 4, 2024). *معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى*. تاريخ الاسترداد 25 4, 2024، من معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hl-stkhff-asrayyl-mn-hdt-hrbha-ly-wkla-ayran-fy-almntqt
10. رجاء جابر عباس. (أيار / مايو , 2023). واقع الاقتصاد الايراني وإعادة هيكلة العملة الايرانية وع الاشارة للاقتصاد العراقي. *مجلة وراث العلمية ، عدد خاص*.
11. سعيد عكاشة. (22 10, 2017). *مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2024، من مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://acpss.ahram.org.eg/News/16435.aspx
12. سهير الشربيني. (19 10, 2018). *المركز العربي للبحوث والدراسات*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2024، من المركز العربي للبحوث والدراسات : http://www.acreseg.org/40970
13. شبكة سكاي نيوز. (31 5, 2023). *شبكة سكاي نيوز*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من https://www.skynewsarabia.com/world/1625616-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%−%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81
14. شبكة مهر الايرانية للانباء. (7 2, 2024). *شبكة مهر الايرانية للانباء*. تاريخ الاسترداد 8 2, 2024، من https://ar.mehrnews.com/news/1941168/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D

15. شبكة يورو نيوز. (7 5, 2024). *https://arabic.euronews.com/2024/05/07/biden-usa-support-israel-despite-issues-antisemitism-gaza-war-hamas*. تاريخ الاسترداد 9 5, 2024، من شبكة يورو نيوز.
16. شريف هريدي. (3 4, 2024). *مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة*. تاريخ الاسترداد 4 4, 2024، من مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9148
17. شيماء بهاء. (كانون الثاني / يناير, 2021). ايران واستمرار الضغوط الامريكية واختبار العلاقات الامريكية – الاوروبية. *مجلة قضايا ونظرات، 20*،
18. طارق فهمي. (22 10, 2017). *مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 31 1, 2024، من مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://acpss.ahram.org.eg/News/16434.aspx
19. عباس هاشم عزيز، و سعد رزيج ايدام. (2019). السياسة الخارجية الامريكية أزاء منطقة الشرق الاوسط في عهد الرئيس (دونالد ترامب) وآفاقها المستقبلية. *مجلة دراسات دولية، 77 – 78*،
20. عباس جابر عبد الله. (2017). الاستراتيجية الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما 2008 – 2012: دراسة في الاهداف السياسية والاقتصادية. *مجلة اوروك للعلوم الانسانية، 1*،
21. علاء رزاك فاضل النجار . (كانون الأول / ديسمبر, 2023). سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه تطورات الملف النووي الايراني 2015 – 2019. *مدارات ايرانية، 10*،
22. عمران عمر علي، و ادريس احمد حسن. (حزيران, 2022). سياسة الضغوط الامريكية وعقوباتها في تغيير سلوك ايران. *مجلة العلوم السياسية، 63*.
23. لورد حبش. (كانون الثاني/ يناير, 2021). الهيمنة في العلاقات الدولية: مراجعة للمفهوم في ضوء الحالة الامريكية. *سياسات عربية، 28*.
24. مثنى علي المهداوي. (2018). العلاقات الايرانية – الامريكية بعد الاتفاق النووي. *مجلة العلوم السياسية، 56*،
25. مجلس الأمن. (23 12, 2016). القرار رقم (2334). *(S/RES/2334)(2016)*. نيويورك، الولايات المتحدة: مجلس الامن.
26. محمد ابراهيم احمد العوايشة. (2002). *العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الامريكية في الفترة الممتدة 1990 – 2000 دراسة حالة*. عمان: الجامعة الاردنية.
27. محمد مجاهد الزيات. (24 8, 2018). *المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية: https://afaip.com/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82
28. محمد محمود مهدي. (2021/9/8). *السياسات الاميركية لإدارة ترامب تجاه ايران وتأثيرها على العلاقات البلدين في عهد بايدن*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

29. محمود عبد الحفيظ الشيخ. (كانون الأول / ديسمبر , 2021). سياسة الضغوط القصوى الامريكية : هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة تجاه الازمة الايرانية. *مدارات ايرانية، 12*،
30. مصطفى كامل. (20 10, 2017). *مركز النهرين للدراسات*. تاريخ الاسترداد 31 1, 2024، من مركز النهرين للدراسات: http://www.alnahrain.iq/post/133
31. معتز سلامة. (22 10, 2017). *مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 30 1, 2024، من مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://acpss.ahram.org.eg/News/16436.aspx
32. منير شفيق. (آب / اغسطس, 2019). الحصار الامريكي على ايران ... الى أين؟ *المستقبل العربي، 488*،
33. مهدي صالح علي عبد الله. (2023). *تأثير ترامب على السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية* . نابلس، فلسطين: كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية .
34. موقع اندبندنت بالعربية. (13 2, 2021). *موقع اندبندنت بالعربية*. تاريخ الاسترداد 19 2, 2024، من https://www.independentarabia.com/node/192971/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8
35. موقع ايران انترناشونال. (26 12, 2023). *ايران انترناشونال*. تاريخ الاسترداد 8 2, 2024، من https://www.iranintl.com/ar/202312269704
36. موقع قناة العربية. (17 3, 2022). *موقع قناة العربية*. تاريخ الاسترداد 19 2, 2024، من https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2022/03/17/%D9%87%D9%84-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%
37. نيكولاي كوزانوف. (2021). اقتصاد ايران والعقوبات الامريكية بعد آية الله خامنئي. تأليف مجموعة باحثين ، *سيناريوهات النظام الايراني ما بعد خامنئي : قراءة في النماذج والخيارات* (الصفحات 215 – 216). الدوحة، قطر : مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية / جامعة قطر.
38. وحدة الدراسات العليا. (21 6, 2023). *مركز الامرات للسياسات*. تاريخ الاسترداد 31 1, 2024، من مركز الامارات للسياسات: https://epc.ae/ar/details/brief/altijara-waleuqubat-afaq-alalaqat-alaiqtisadia-bayn-iran-walgharb
39. وكالة (France 24) الفرنسية. (21 6, 2019). *وكالة (France 24) الفرنسية*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من https://www.france24.com/ar/20190621-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D

40. وكالة (France 24) الفرنسية. (18 7, 2019). *وكالة (France 24) الفرنسية*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من https://www.france24.com/ar/20190718-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D

41. وكالة ميدل ايست الاخبارية. (20 1, 2024). *وكالة مدل ايست الاخبارية*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من https://mdeast.news/ar/2024/01/20/%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%AA-34-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84/

42. وكالة ميدل ايست نيوز. (26 2, 2021). *وكالة ميدل ايست نيوز*. تاريخ الاسترداد 7 2, 2024، من https://mdeast.news/ar/2021/02/26/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D9%88%D9%89-%D8%AC%D8%A7%D8%A1%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC/